مدرستا التنمية والتبعية : أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي

عثمان ياسين الرواف
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

مقـــدمـة

تزامن حصول العديد من الدول النامية على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع ظهور معالم الحرب الباردة التي طبعت علاقات الشرق والغرب بالنزاع والتوتر. ولقد دخلت الدول النامية بدورها في دوامة الحرب الباردة حيث خضعت لسياسة الاستقطاب الأمريكية والسوفييتية، كما شهدت أراضيها العديد من مظاهر الصراع الدولي. وان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بالدول النامية الذى يعزى لأسباب استراتيجية واقتصادية وعسكرية ودبلوماسية قد جعل هذه الدول عرضة للتدخل الأمريكي والسوفييتي وذلك لكسب ودّها أو للضغط عليها.

وفي ظل هذه الظروف الدولية الصعبة بدأت الدول النامية، بعد استقلالها، تواجه تحديات البناء السياسي والاقتصادي لمجتمعاتها التي كانت تخضع لمختلف أنواع التغيرات الاجتماعية السريعة. ولقد حظيت ظاهرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية على اهتمام مفكري العلوم الاجتماعية، ونمت تبعا لذلك أدبيات التحديث Modernization والتنمية Development وأدبيات التبعية Dependency لدراسة ظاهرتي التخلف والتنمية. وبدأت نظريات التنمية والتحديث بالانتشار في الولايات المتحدة مع بداية الخمسينات، ولكن نظريات التبعية لم تتبلور في الولايات المتحدة وأوروبا باللغتين الانكليزية والفرنسية الا في منتصف السبعينات علما بأن بعضها قد ظهرت في لغاتها الأصلية في أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات. ولقد نهجت مدرستا التنمية والتبعية منهجين مختلفين تماما في معالجتهما لأسباب التخلف وامكانيات التنمية في الدول النامية. فبينما ترى

نظريات التنمية أن مشكلة التخلف داخلية في طبيعتها، تجعل نظريات التبعية النظام الرأسمالي الدولي مسؤولا عن التخلف في الدول التابعة. وفي حين تلتزم معظم نظريات التنمية بالايديولوجية الليبرالية الرأسمالية، تنطلق معظم نظريات التبعية من الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية الثورية.

ويهدف هذا البحث الى مقارنة مدى توافق الأفكار التي قدمتها نظريات التنمية والتبعية ـ في تحديدها للتخلف وطرحها لحلول التنمية ـ مع الواقع الفعلي لظروف الدول النامية. ولقد اشتملت أدبيات التنمية والتبعية على عدد من المناظرات والمقارنات التي أثار فيها منظر وكل مدرسة التساؤلات والانتقادات تجاه كتابات المدرسة الأخرى. وتركز الجدل في معظمه على نقطتين أساسيتين تعلقتا بالمقدرة على فهم أسباب التخلف الفعلية وطرح حلول التنمية الملائمة [1]. فأي من المدرستين كانت أقدر على استيعاب مشاكل الدول النامية وفهم ظروف تخلفها الفعلية؟ وأيهما تمكنت من طرح الحلول الأكثر ملاءمة لواقع التخلف والتنمية الذي تعيشه هذه الدول؟.

والافتراض النظري الذي سنقوم بتفحصه في هذه الدراسة هو أن الالتزام الايديولوجي لأدبيات مدرستي التنمية والتبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد وظروف التخلف والتنمية بشكلها الكامل. ولقد جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية. وفي تقصّينا لصحة افتراضنا هذا ومحاولة اجابتنا عن السؤالين المطروحين أعلاه سوف نقدم أولا استعراضا موجزاً لأسس نظريات التنمية والتبعية، ونوضح ثانيا الالتزامات الايديولوجية لكل منها، ثم ننتقل ثالثا لمناقشة عدد من المظاهر الأساسية والتطورات الخاصة بالدول النامية خلال السبعينات والثمانينات وتتمثل في : توسع أجهزة الدولة وزيادة قوتها، واختلافات التجارب والنماذج والنتائج بين الدول النامية، والانقسامات الثقافية ومشكلة الاقليات فيها، ونماذج تنميتها الرأسمالية والاشتراكية، ومشكلة الفقر التي تعاني منها معظم هذه الدول والفجوة بين مدنها وقراها، وتحقيقها للاستقرار النسبي بعد فترة الانقلابات العسكرية، وظاهرة العنف السياسي والارهاب فيها، وأخيرا أزمة المديونية الدولية. وسنحاول أن نرى أياً من المدرستين كانت أكثر علاقة واستيعابا وفهما لهذه المظاهر والمشاكل الأساسية.

نظريات مدرسة التنمية والتحديث

عندما نتحدث عن نظريات التنمية والتحديث نعني تلك النظريات التي تطورت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في عدد من حقول العلوم الاجتماعية لدراسة ظاهرة التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الدول النامية. وقبل انتشار نظريات التنمية والتحديث، تطورت في الفكر الغربي في العشرينات والثلاثينات نظرة سلبية تشاؤمية تجاه

التغير الاجتماعي والتطورات التي حدثت بالمجتمع الأوروبي في أعقاب الثورة الصناعية (Huntington, 1978 : 37 - 38).

ولكن نظريات التحديث التي تطورت مع بداية الخمسينات لدراسة التنمية في الدول النامية اختلفت بشكل واضح مع وجهة النظر التشاؤمية في تقويمها لتأثير التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية بعد الثورة الصناعية. فلقد نظرت للتغيرات المستجدة التي نقلت المجتمعات الأوروبية من المظاهر التقليدية الى المظاهر الحديثة نظرة ايجابية تفاؤلية وربطتها بالمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة. ويتضح أن نظريات التحديث لم تدرس عملية الانتقال في أوروبا من المجتمعات التقليدية الى المجتمعات الحديثة، ولكنها اهتمت بدراسة تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية الى الخصائص العصرية التي تم تحقيقها في الغرب. واتصفت نظريات التنمية والتحديث ـ مع وجود بعض الاستثناءات ـ بضعف تركيزها على العنصر الاقتصادي في التنمية، وباهمالها لتأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف في الدول النامية، وبنظرتها التفضيلية لمعالم الحضارة الغربية ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية المطبق في الغرب المتمثل بالديمقراطية والرأسمالية في كنف الدّولة القومية.

وتفترض مدرسة التنمية والتحديث وجود نظام اجتماعي متماثل في جميع الدول النامية يشتمل على نماذج اقتصادية وسياسية وثقافية متشابهة. ولتسهيل تصنيف الدول النامية كمجموعة واحدة من الدول استخدم مصطلح «العالم الثالث»[2]، لتمييزها عن العالم الأول المتمثل في مجموعة الدول الديمقراطية الغربية والعالم الثاني الذى يضم مجموعة الدول الشيوعية.

وتنحدر نظريات التنمية والتحديث من منحدرين رئيسيين في علم الاجتماع الغربي يركز أحدهما على البعد الثقافي النفسي ويهتم الثاني بالبعد البنيوي للمجتمع. ونظرا لضخامة أدبيات هذه المدرسة فلقد قسمت نظرياتها وفق اهتماماتها المختلفة الى عدد من المناهج التحليلية، مثل المنهج الثقافي، والمنهج البنيوي ـ الوظيفي، والمنهج التاريخي التطوري، والمنهج المؤسسي والاداري. وتقع معظم نظريات التنمية والتحديث باستثناء عدد محدود منها، ضمن اطار الثنائيات Dichotomy Framework الذي يفترض وجود نوعين من المجتمعات التقليدية والحديثة التي تتميز بخصائص متباينة، ويجعل عملية التنمية تتمثل في الانتقال من الأولى الى الثانية. فالتنمية هي التقدم باتجاه واحد من القطب التقليدي المتخلف الى القطب المعاصر المتقدم. وتطورت نظريات الأنماط المثالية Ideal Types Theories التي قدمت تصورا لنموذجين أعلى وأدنى يمثل الأول خصائص المجتمع العصري المتقدم والثاني خصائص المجتمع التقليدي المتخلف، وجعلت العلاقة بينهما

علاقة «لاشيء ـ الكل» Zero-Sum. وبموجب هذه العلاقة فان مظاهر المجتمع المختلفة إما أن تكون تقليدية أو عصرية بالشكل الذي يجعل انتشار المعالم الحديثة في أحد مظاهر المجتمع، ولنقل الطب الحديث أو تحقيق المكانة بالاكتساب، يتم عادة على حساب تراجع المظاهر التقليدية المقابلة مثل الطب الشعبي أو تحقيق المكانة بالانتساب. فعلاقة القديم التقليدي مع الحديث العصري هي علاقة صراعية في طبيعتها تحاول فيها القوى التقليدية مقاومة وصد المظاهر الحديثة في مختلف مجالات المجتمع.

واهتمت الدراسات النظرية بمعالجة عدد من المظاهر الأساسية والتطورات المتغيرة في الدول النامية مثل القومية وبناء الأمة، وتأثير الأبعاد السلوكية والثقافية على التنمية، وبنية الأنظمة السياسية ووظائفها، والتحول الديمقراطي والمشاركة، وبناء المؤسسات السياسية وتنمية الأجهزة الادارية[3]. ولقد تضمنت جميع هذه النظريات نظرات تفضيلية ايجابية للمجتمعات الغربية التي نجحت ـ وفق هذه النظريات ـ في تطوير أنظمتها الديمقراطية المستقرة وبناء مؤسساتها السياسية وذاتياتها الوطنية. كما نجحت في بناء أجهزة حكومية متخصصة وبيروقراطيات متطورة وأنظمة تعليمية متقدمة وثقافات علمانية وأحزاب سياسية تنافسية وقنوات واسعة ومتعددة لاستيعاب المشاركة السياسية. وتفترض كل هذه النظريات بالدول النامية أن تنحو منحى الدول المتقدمة الغربية لكي تنجح في عملية تنميتها. ولقد وجدت أيضا نظريات التطور المرحلي التي تفترض مرور المجتمعات التقليدية بعدة مراحل قبل وصولها الى درجة تقدم المجتمعات العصرية التي سبق أن تطورت خلال المراحل نفسها في الماضي [4]. وسواء أكانت هذه النظريات تتعلق بدراسة مراحل تاريخية أم مراحل ثقافية أم مراحل اقتصادية فانها لا تخرج في حقيقتها عن مضمون منهج الثنائيات المذكور وذلك لأن المرحلة الأولى تبدأ عادة بمظاهر المجتمع التقليدي وتنتهي المرحلة الأخيرة بالوصول الى مظاهر المجتمع العصري الحديث.

نقد نظريات التنمية والتحديث ورفض منهج الثنائيات

بعد مرور عقدين على تجارب التنمية في الدول النامية كانت النتائج مخيّبة لآمال مفكري نظريات التنمية والتحديث. ففي معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لانجاح عملية التنمية وظهرت العديد من المشاكل الجديدة التي لم تزل تبحث عن حلول وبقيت مستويات الخدمات العامة والرفاه الاجتماعي وأداء الأعمال، بالرغم من تقدمها، بعيدة عن المستويات المحققة في الدول المتقدمة. وعانت الكثير من الدول النامية من فقدان الأمن والاستقرار ودخلت في أزمات الصراعات العسكرية والحروب الأهلية والثورية ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها حتى من تحقيق التلاحم

القومي وتطوير الشخصية الوطنية المتماسكة. وتعرضت نظريات التنمية والتحديث على أثر ذلك الى انتقادات متعددة واتهمت بنزعتها الغربية وفشلها فى فهم طبيعة المجتمعات النامية وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها[5].

وتم انتقاد نموذجي التقليد والمعاصرة ووصفا بأنهما نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع الحياة في الدول النامية أو المتقدمة. فهما ليس أكثر من تجريدات أخذت من بعض عناصر الحقيقة لتسهيل فهم عملية التنمية (Tachau, 1972 : 2). ويقول Bill and Hardgrave (1981 : 54) في انتقادهما لنموذجي التقليد والعصرنة، إن نوعيات الحياة المنسوبة للمجتمعات التقليدية بصفة عامة قد تنطبق فقط على القليل من مظاهر الحياة في مجتمع تقليدي ما، وهي تعكس بصفة عامة التوصل النظري لنقائض المظاهر الاجتماعية الموصوفة بالعصرنة. غير أن واقع الدول النامية في كثير من الحالات كان مخالفا للافتراضات النظرية الشائعة. فاذا اتصفت المجتمعات العصرية بتوجهات الانجاز فليس هناك سبب بالتالي للافتراض بأن المجتمعات النامية تتصف بالضرورة بتوجهات العزو والأنساب.

وكذلك فان علاقة التقليد بالمعاصرة ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتسم بوجود كامل أو انعدام كامل لأحدهما أو الآخر. فمن الممكن للمظاهر التقليدية والمعاصرة أن تتزامن وتتعايش في المجتمع في الوقت نفسه. فالمظاهر العصرية تكمّل التقليدية وتضيف اليها ولكنها لا تقضي عليها وتحل محلها. ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك مظاهر تقليدية في المجتمعات العصرية المتقدمة، ومظاهر عصرية في المجتمعات التقليدية. وينطبق هذا على المجتمع الأمريكي الذي اتضح انه لم يزل حتى الوقت الحاضر يشتمل على بعض المظاهر التقليدية التي استمرت من الماضي (Rudolph & Rudolph, 1972 : 43).

ونتيجة لهذه الانتقادات ظهرت بعض المحاولات في مدرسة التنمية الأمريكية بهدف تخطى اشكالية السطحية النظرية لمفهومي التقليد والحداثة. فلقد دعا Braibanti (1977 : 182) مثلا الى رفض مصطلحي التقدم والتخلف اللذين يؤديان الى التقسيم الوهمي لدول العالم الى أنظمة متقدمة وأخرى متخلفة. وكل دول العالم ـ كما يرى ـ تمارس عملية التنمية بشكل مستمر، وعندما نأخذ جميع مظاهر الدولة وحضارتها بغرض مقارنتها مع مظاهر الدول الأخرى فاننا سنجد أن لكل دولة مظاهر متقدمة وأخرى متأخرة. كما ظهرت بعض الدراسات التي هدفت الى تجاوز عمومية وتجريد نظريات التنمية والتحديث وحاولت اتباع منهج جديد يمكنها من استيعاب الظروف الفعلية للدول النامية. واستخدم مصطلح «تنقيح نظريات التحديث» Modernization Revisionism للاشارة الى هذا المنهج

الجديد الذي حاول اصلاح العقم النظري لمدرسة التنمية والتحديث (Randall & Theobald, 1985 : 34) . وظهرت دراسات جديدة فى الاقتصاد السياسى والسياسات العامة ومواضيع أخرى ذات صلة بتجارب الدول النامية ومشاكلها (هلال، 1984 54 - 55) ولكن محاولات تنقيح نظريات التنمية والتحديث لم تنجح في تقديم نظريات تحليلية بديلة مما هيأ الفرصة أمام نظريات التبعية للتطور والانتشار.

نظريات مدرسة التبعية

على أثر الانتقادات التى واجهت نظريات التنمية والتحديث توجه الانتباه الى نظريات التبعية التي تلتقي في اطار عام يتميز برفضه لمفاهيم مدرسة التنمية والتحديث وفي تقديمه لمفاهيم أخرى تتمثل في تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وابراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكي الثوري وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة. وضمن هذا الاطار العام توجد اختلافات أساسية بين نظريات التبعية من حيث مستويات اهتماماتها ومناهجها التحليلية وتفسيراتها المختلفة. ويذكر عبد الله (1986 : 49 - 50) هذه النقطة فى دراسته عن التبعية التي يشير فيها الى غياب نظرية عامة تجمع بين أدبيات التبعية المتصفة «بالتعددية».

ولقد عُرِّفت التبعية من قبل أحد مفكريها البارزين بأنها «الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقف على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعا له» (Santos, 1970 : 231) . ويتضح من هذا التعريف الواسع القبول بأن التبعية هي علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها. ولقد ربط Amin (1974) في دراسة مثيرة علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي الدولي الذي يؤدي الى تخلف وافقار المجتمعات التابعة. وميز منظرو التبعية بين دول المركز Center وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ودول الهامش Periphery وهي الدول المتخلفة التابعة لها[6] (Chilcote, 1984 : 23, 27) .

ولقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعماري باهتمام منظري التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسي ـ اللينيني في نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت نتيجة لطبيعة تطور الأنظمة الرأسمالية في أوروبا. فلقد قام المستعمرون الأوروبيون بتحويل الأراضي في المجتمعات التي خضعت لهم من أراض مشاعة تدعم جميع سكان القرية أو القبيلة الى استثمارات تدعم أشخاصا محدودين كانوا على الأغلب يعيشون بعيدا عن الأراضي الزراعية. وتحولت الأرض من قاعدة اقتصادية للقبيلة أو القرية الى سلعة سوقية خاضعة للأفراد. وصاحب ذلك تحول من زراعة المحاصيل الغذائية الى زراعة المحاصيل التجارية بهدف التصدير الى الأسواق الأوروبية. ولقد أدت هذه التحولات الى ظهور قوى جديدة

ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمرين الأوروبين واستفادت من وجودهم (Gamer, 1982 : 98 - 99). ولقد بدأت الفجوة الموجودة في الوقت الحاضر بين المركز المسيطر والهامش التابع بالظهور منذ القرن السادس عشر نتيجة التوسع الرأسمالي التجاري ثم الصناعي. وطور مفكرو التبعية نظرية في التخلف تربط، في علاقة تبادلية، بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش، ومفادها أن طبيعة النظام الرأسمالي الدولي تؤدي الى تحقيق التطور الاقتصادي في بعض أجزائه (المركز) واحداث التخلف في أجزائه الأخرى (الهامش). فالتخلف كما نعرفه اليوم في الدول النامية والتقدم الذي نشاهده في الدول الصناعية هما وجهان لعملية أو «عملة» واحدة، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي، الرأسمالي المتكامل. ان دول المركز كما يذكر Frank (1979 : 104)[7] لم تكن في السابق دولا متخلفة Underdeveloped كما هو الوضع الحالي لدول الهامش، ولكنها كانت دولا غير متطورة Undeveloped. ونتيجة لتوسع وسيطرة النظام الرأسمالي الدولي فقد حققت دول المركز التطور Development في حين بليت دول الهامش بظروف التخلف Underdevelopment. فكما يؤدي النظام الرأسمالي داخل الدولة الواحدة الى تحسين وضع الطبقات البرجوازية على حساب افقار الطبقات الكادحة، فان النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي قد أدى الى تحقيق التطور في المركز على حساب تكريس التخلف فى دول الهامش (Sunkel, 1972 : 519 - 520).

ويميّز البعض بين التبعية الهيكلية Structural Dependency التي تهتم بدراسة تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في الخارج على البنيات المجتمعية الداخلية مثل الطبقات وعلاقات الانتاج، وبين التبعية الخارجية External Dependency التي تركز على دراسة علاقات دول الهامش بدول المركز. وأما التبعية الداخلية Internal Dependency فتتعلق بمعالجة دور قيادات الدول النامية المستفيدة من تبعية دولها للرأسمالية الدولية. (Chilcote, 1984 : 35,42,47). ويميز هلال (1984 : 57 - 59) نظريات التبعية عن النظرية البنائية للاستعمار، ونظرية الاستغلال وتكوين الطبقات في الهامش. ويؤكد عبد الله (1989 : 33 - 34) على أهمية الاهتمام بالتبعية السياسية التي لم تعط العناية الكافية من قبل منظري التبعية بسبب انشغالهم بالنزعة الاقتصادية للتنمية والتخلف.

ولقد نجحت نظريات التبعية في تحويل اهتمامات الدراسات الأكاديمية نحو تساؤلات جديدة وتمكنت من طرح مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية. وأصبحت مصطلحات «دول الهامش» و «الدول التابعة» تستخدم على قدم المساواة وتفوق أحيانا مصطلحات «المجتمعات التقليدية» و «العالم الثالث» التي استخدمتها نظريات التنمية والتحديث[8].

نقد نظريات التبعية

لقد ظهرت بعض الدراسات المهمة (Becker, 1983; Caporaso, 1980) التي انتقدت بدورها نظريات التبعية بسبب اهمالها للتحديات الداخلية للتنمية ولتعصبها الايديولوجي للفكر الاشتراكي الثوري، وجاءها التحدي الأساسي ـ كما سوف نرى ـ من بعض الدراسات الحديثة للدولة التي ترى أن البرجوازيات الوطنية في الدول النامية قد سيطرت على أجهزة الدولة وتحدت احتكارات الرأسمالية الدولية ونجحت فى تحقيق مصالح مختلفة لدولها وسيطرت على الاستثمارات الأجنبية أو أصبحت شريكا وطنيا لها. ويرفض عدد قليل من مفكري التبعية قبول الحل الاشتراكي الثوري حيث يعتقد بعضهم مثل Prebisch و Sunkel بامكانية نجاح البرجوازية الوطنية فى قيادة التنمية الرأسمالية المستقلة. كما ينادي Cardoso و Casanova بتطبيق الاجراءات الاصلاحية وينتقدان المنهج الثوري الذي يطرحه بعض مفكري التبعية المتطرفين ويعتقدان بأن الثورية هي حل غير عملي وبعيد عن واقع دول الهامش (Chilcot, 1984 : 27,30,37,43,47).

الصبغة الايديولوجية لأدبيات التنمية والتبعية

يهدف هذا الجزء من البحث الى توضيح الصبغة الايديولوجية لنظريات التنمية والتبعية وتأثير ذلك عل فائدتها العلمية. ان استعراض أدبيات التنمية والتبعية فى هذه الدراسة قد أظهر أن كلا من المدرستين أسيرة المنهج العقائدي الخاص بها والمنحدر إما عن الايديولوجية الرأسمالية أو الايديوُلوجية الشيوعية. وان مشكلة التعصب الايديولوجي لنظريات التنمية والتبعية ترتبط بظروف الحرب الباردة وتقع ضمن الاطار الأوسع للانقسام القائم بين علم الاجتماع الرأسمالي وعلم الاجتماع الماركسي.

وتبدو الصبغة الايديولوجية لمدرستي التنمية والتبعية في تحديد كل منهما لأسباب التخلف وفي طرحها لحلول التنمية. فالتخلف بالنسبة لنظريات التنمية والتحديث يعود الى مؤثرات داخلية خاصة بثقافة الدول النامية التقليدية وعدم امتلاكها للمصادر الكافية وافتقارها الى الطاقات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية. وتتضح علاقة هذه النظرة بالمنطلق الرأسمالي الليبرالي المعتمد على منطق المفهوم الفردي الذي يجعل مكانة الأفراد ومكتسباتهم في المجتمع تعتمد على اختلاف قدراتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم الذهنية وحظهم في الحياة. ولقد وجدنا في الاستعراض النظري المختصر أن نظريات التنمية والتحديث تجعل خصائص المجتمعات الغربية ـ الدولة القومية، والرأسمالية، والديمقراطية والعلمانية ـ بمثابة أهداف التنمية التي يجب على الدول النامية أن تسعى للوصول اليها[9]. ويظهر التأثير الايديولوجي بشكل أوضح على نظريات التبعية التي اعتمدت على التحليل الماركسي واللينيني سواء في فهمها لتخلف الدول النامية الذي جعلته

نتيجة للتوسع الامبريالي ولطبيعة النظام الرأسمالي العالمي، أو في طرحها للتنمية من خلال المنطلق الاشتراكي والثوري.

ان المفاهيم الأساسية لنظريات التنمية والتحديث غربية الأصل في معناها وأهدافها ومعاييرها. ولقد بنيت هذه النظريات نتيجة لذلك حول الديمقراطية والرأسمالية بصفتها الخاصيتان الأساسيتان في مجتمع الدول القومية في الغرب. واضافة الى تعصب منظري التنمية والتحديث الى المنهج الرأسمالي الليبرالي فلقد تأثرت كتاباتهم وافكارهم عن التنمية بظروف الحرب الباردة التي أسهم بعضهم في قيادة معاركها الفكرية والايديولوجية. ولقد أوضحت احدى الدراسات الجيدة باسهاب (Gendzier, 1985) العلاقة بين نظريات التنمية والتحديث التي نمت في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات وبين اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بدول «العالم الثالث» ومواجهة التحدي السوفييتي تجاه دوله. وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في دراسات وتقارير الدول النامية التي أعدها أساتذة العلوم الاجتماعية وخاصة العلوم السياسية لصالح وزارتي الدفاع والخارجية وبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وفي المناقشات والتوصيات التي قدمها عدد من الأكاديميين أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وفي الحلقات الدراسية الخاصة بدراسة التنمية التي جمعت بين الأكاديميين والرسميين وعقدت في عدد من كبريات الجامعات الأمريكية مثل هارفرد والـ«ام اي ت» MIT وبرنستون وشيكاغو، والتي رفعت تقاريرها للجهات الحكومية المعنية والمهتمة.

ففي بداية الخمسينات اهتمت الحكومة الأمريكية، ضمن استراتيجيتها في الحرب الباردة، بدارسة ظاهرة التنمية في الدول النامية واعتمدت على بعض الأكاديميين للقيام بذلك. ومن أهم النقاط الأساسية التي حظيت باهتمام السياسة الخارجية الأمريكية دراسة ظروف الدول النامية والمشاكل التي تواجهها، وتحديد الأسباب التي تؤثر في استقرارها. ومن نقاط الاهتمام أيضا دراسة أسس القروض والمساعدات الخارجية والظروف التي قد تؤدي الى انتشار الاتجاهات اليسارية في هذه الدول، ودراسة تأثيرات سيطرة العسكريين على السلطة ودورهم في قيادة التنمية، وأهم من هذا كله وضع نماذج للتنمية منبثقة عن النموذج الأمريكي وصياغتها في القالب الملائم لظروف الدول النامية وذلك لمجابهة تحديات الحل الثوري الذي يقدمه الفكر الماركسي.

وبعد أن أصبح موضوع التنمية في الدول النامية يمثل في تلك الفترة أولوية اهتمامات الحكومة الأمريكية، بدأ عدد من منظري التنمية بوضع اتجاهات تنموية محببة ومفضلة من قبل السياسة الأمريكية. وعلى سبيل المثال فلقد ذكر Pye (1955) أحد مشاهير منظري التنمية السياسية الأمريكية في دراسته عن حرب العصابات الشيوعية في ماليزيا،

بأن ايقاف أو مواجهة المد الشيوعي في آسيا يتطلب ايجاد أطر جديدة لرعاية عملية التحول من نماذج العلاقات التقليدية الى العصرية. وأضاف بأن على علماء الاجتماع الأمريكيين أن يلعبوا دورا في صياغة هذه الأطر لأن زعماء ومفكري «العالم الثالث» ـ على حد زعمه ـ يفتقرون الى الخبرات اللازمة للقيام بذلك. ويذكر أحد المعلقين في شرحه لمشروع Camelot الكبير الذي طبقته وزارة الدفاع الأمريكية لدراسة أوضاع الدول النامية، ان المشروع قد هدف من جهة الى تحديد الاسباب التى تؤدي إلى التمزق الاجتماعي في الدول النامية ومن جهة أخرى الى وضع أطر تنموية لتنظيم عملية التغير الاجتماعي في هذه الدول. فالهدف من مشروع كاميلوت، كما يذكر النقاد، لم يكن فقط شرح التغيرات المتوقعة في الدول النامية ولكن أيضا وضع اطار عام للسيطرة عليها. وكذلك فلقد اتضح فيما بعد أن اللجنة المنظمة لمؤتمرات الحرية الثقافية : «بعثة الى العالم الثالث» كانت تتلقى مساعدات مالية من الفرع الخارجي للاستخبارات الأمريكية CIA. ولقد ضمت المؤتمرات بعض مشاهير منظري التنمية الأمريكيين، وكانت تهدف الى اقامة حملة عالمية لاضعاف الاتجاهات اليسارية في «العالم الثالث». وعقدت عدة اجتماعات في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ضمت عددا من مثقفى وكتاب الدول النامية (Gendzier, 1985 : 62 - 63, 87 - 88).

وباختصار فان الاتجاه الرئيسي في نظريات التحديث والتنمية قد تحول من فكر يهدف أساسا الى تفسير تغيرات الدول النامية الى فكر يصف ويضع استراتيجيات التنمية بالشكل الذي ينسجم مع سياسة الحكومة الأمريكية. فالكثير من نظريات التنمية السياسية والتحديث تطورت عن تقارير السياسات التي أعدتها مراكز البحوث في الجامعات «المرموقة» وقدمتها الى المؤسسات الحكومية المختلفة. ولقد اشتملت تقارير بعض الدراسات على التفسيرات التي زودت الحكومة الأمريكية بالأساس الأخلاقي لتبرير مساعدتها ودعمها للأنظمة السلطوية في الدول النامية. فبالرغم من أن الديمقراطية هدف أساسي من أهداف نظريات التنمية الا أن عملية تطبيقها وفق هذه التقارير والدراسات يجب أن تتم بعد تهيئة الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بها.

وبالمقابل فلقد نشأت نظريات التبعية في ظل الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية واعتمدت على منهجيتها لشرح ظروف التخلف واقتراح حلول التنمية. فلقد أخذت نظريات التبعية عن ماركس نظرته الخاصة بربط الرأسمالية بالاستغلال الطبقي. ولكن بينما يتركز التحليل الماركسي على معالجة استغلال طبقة لطبقة داخل الدولة الرأسمالية فلقد اهتمت نظريات التبعية بمعالجة استغلال دولة لدولة في ظل النظام الرأسمالي الدولي معتمدة على كتابات لينين عن التوسع الامبريالي للرأسمالية. كما إعتمدت نظريات التبعية

أيضا على اشتراكية ماركس وثورية لينين في طرح البديل الثوري الاشتراكي في التنمية. ولقد قام Magedoff (1969) اضافة الى Baran and Sweezy (1966) باعادة صياغة نظريات ماركس ولينين لملاءمتها مع المتغيرات التي طرأت على تطور الرأسمالية الدولية.

وبالرغم من أن نظريات التبعية قد تأثرت بصورة غير مباشرة بالحرب الباردة الا أنها بخلاف نظريات التنمية لم تشارك في رسم أبعادها الفكرية. فلقد تبلورت نظريات التبعية في فترة الوفاق الأمريكي السوفييتي التي تلت الحرب الباردة، وكذلك فان منظري التبعية ليسوا من الاتحاد السوفييتي أو دول أوروبا الشرقية ولهذا فلم تكن هناك أي صلة محددة تربطهم بصانعي السياسة السوفييت، ولكن هذا لا ينفي بالطبع تمسك معظمهم المطلق بالايديولوجية الماركسية الثورية وتبنيهم النموذج الاشتراكي في التنمية. ويرفض معظمهم فكرة «التنمية الرأسمالية المستقلة» أو مرحلية البرجوازية الوطنية ويصرون على طرح النظام الاشتراكي بوصفه الحل الوحيد للتنمية ومعالجة مشاكل التخلف في دول الهامش. فلقد انتقد Santos (1970 : 236) مثلا مفهوم التنمية التابعة المرافقة Associated Dependent Development الذي طرحه كاردوسو[10]، وذكر بأن الاشتراكية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن لها أن تدمر قيود السلاسل الضخمة التي فرضتها التبعية.

واضافة الى التزامهم الفكري بالثورة الاشتراكية فلقد انهمك بعض مفكري التبعية في النشاطات والتنظيمات اليسارية في أمريكا اللاتينية. فلقد قام فروندیزی مثلا بتشكيل حركة ثورية صغيرة في الأرجنتين، وفي عام 1974 تم اغتياله على يد يميني متطرف، وكذلك فلقد كان براد ومن أبرز أعضاء الحزب الشيوعي البرازيلي النشطين. وأما سانتوس الأستاذ في جامعة البرازيل وأحد مشاهير منظري مدرسة التبعية فلقد غادر البرازيل بعد الانقلاب اليميني عام 1964 وذهب الى تشيلي حيث تمكن من جمع عدد من الباحثين البرازيليين والتشيليين لدراسة الامبريالية وتأثيرها على الدول التابعة. وبعد انقلاب تشيلي عام 1973 الذي خططت له الاستخبارات الأمريكية ذهب الى التدريس في جامعة المكسيك واستمر في نشر أبحاثه المعادية للامبريالية، وقام برسم استراتيجية حرب ثورية على النطاق الكلي لأمريكا اللاتينية. وكذلك فلقد كان ماريني الاقتصادي البرازيلي سياسيا بارزا في البرازيل في بداية الستينات ومن أقطاب الحركة اليسارية في الفترة التي التقت فيها القومية مع الماركسية في البرازيل. وبعد انقلاب عام 1964 ذهب الى تشيلي وبدأ في تطوير أفكاره عن التبعية في مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ـ بعد انقلاب سبتمبر 1973 ـ الى المكسيك حيث عمل في مركز المعلومات والوثائق المكسيكي. ولقد أشرف أستاذ علم الاجتماع في بيرو أنيبال كيوجانو على اصدار دورية يسارية تمتعت بمكانة مرموقة في أمريكا اللاتينية، وحاول استخدامها للتأثير على النظام السياسي في بيرو. وكذلك فلقد عاش

الأرجنتيني لويس فيتال في تشيلي ومارس العديد من النشاطات السياسية ولجأ بعد انقلاب 1973 الى ألمانيا الغربية، وأما الأمريكي نوفاك فلقد كان من قواد حزب العمال الأمريكي النشطين (Chilcote, 1984 : 49,55,60,63,66,72).

الأطر النظرية وواقع الدول النامية

لقد مرت أربعة عقود تقريبا على تاريخ استقلال معظم الدول النامية، وبالتالي فان هذا يعطينا فترة زمنية كافية للنظر الى واقع التجربة في هذه الدول ومقارنته مع الطرح النظري لأدبيات التنمية والتبعية. والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا يتعلق بالصلة بين النظرية والواقع. وسنحاول الاجابة عن هذا السؤال من خلال معالجتنا للسؤالين اللذين أثيرا في مقدمة البحث : هل كانت مدرسة التنمية والتحديث أم مدرسة التبعية أكثر استيعابا لمشاكل الدول النامية وفهما لظروف تخلفها الفعلية؟ وأيهما تمكنت من طرح الحلول الأكثر ملاءمة لواقع التخلف والتنمية في هذه الدول؟ ان المناقشة التالية لعدد من المظاهر الأساسية التي تطورت في الدول النامية في العقدين الماضيين سوف تساعدنا في تحديد الاجابة.

توسع أجهزة الدولة وزيادة قوتها : ان زيادة قوة الدولة وتوسع أجهزتها ودورها الاقتصادي تمثل الظاهرة الأساسية الأولى التي تبلورت منذ السبعينات في معظم الدول النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي الوقت الذي ركزت فيه نظريات التنمية على المظاهر المجتمعية اكتفت نظريات التبعية بالنظر الى الدولة من حيث خضوعها للنظام الرأسمالي الدولي. وبعبارة أخرى فان كلا من نظريات التنمية والتبعية لم تعط في البداية اهتمامات كافية لدراسة توسع أجهزة الدولة ونشاطاتها. ولكن اهمال دراسة الدولة أثار اشكاليات نظرية عديدة وهو الأمر الذي أكدته احدى الدراسات المهمة (Evans et al., 1985) التي جعلت موضوع العودة لمفهوم الدولة أساس مناقشتها.

ان ظاهرة الدولة الوطنية القوية وتوسع دورها ونشاطاتها يتعارض كما يرى البعض، مع مفهوم التبعية الأساسي الخاص بخضوع دول الهامش الى دول المركز. فالدول النامية لم تتراجع وتخضع للرأسمال عبر الدولي بصرف النظر عن شكل تغلغله. وتبين بعض الدراسات أن دور الدولة في الدول النامية قد توسع نتيجة تفاعلها مع الرأسمال عبر الدولي، كما أن التحدي الذي جلبته الشركات عبر القومية في بعض الحالات قد أدى الى تقوية بيروقراطية الدولة لمواجهته كما حصل في حالة تدخل الدولة فى صناعة الكمبيوتر في الهند والبرازيل (Evans, 1987 : 336). ولقد أصبحت الدولة في الكثير من الحالات الحليف والشريك الوطني للشركات عبر القومية، كما أصبحت في حالات أخرى الوسيط بين

الرأسمال الدولي والاقتصاد المحلي. وتبين بعض الدراسات الحديثة أن الشركات عبر القومية لا تلعب اليوم الدور نفسه الذي لعبته بالماضي في اقتصاديات الدول النامية. فلقد تغيرت الصورة بسبب مجابهات الدول الوطنية وتحديها لهذه الشركات التي أعطت تنازلات واسعة للدول الوطنية في المشاركة باستثماراتها.[11]

ولكن منظري التبعية يرفضون قبول فكرة نجاح البرجوازية الوطنية بالدول النامية في مجابهة استغلال الامبريالية الدولية. فحكومات الدول النامية التي سيطرت على الانتاج لم تتمكن من التخلص من التبعية للسوق الدولية، وعلى العكس فلقد وجدت نفسها بعد سيطرتها على الانتاج في بعض الحالات أكثر تبعية وخضوعا للرأسمالية العالمية. ويستنتج Evans (1979 : 50) ان وجهة النظر هذه صحيحة في بعض حالات التبعية. فلقد وجد في دراسته عن البرازيل أنه بالرغم من كل التغيرات التي حدثت في حالة البرازيل فان خصائص الامبريالية كما وصفها لينين كانت لم تزل موجودة. كما يذكر Gereffi (1983 : 155) أيضا في دراسته عن المكسيك أنه بالرغم من توفر كل الظروف الملاءمة لتطور الصناعات الصيدلية الوطنية في المكسيك فان شركات الصناعات الصيدلية عبرالقومية سطت على الصناعات المحلية المكسيكية وسيطرت عليها. ولقد حاول O'Donnell (1973) في أطروحته الشهيرة أن يربط توسع الأنظمة السلطوية في دول أمريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات بظروف «التنمية الرأسمالية التابعة». ففي سعي هذه الأنظمة للتصنيع في ظل الاقتصاد السياسي للتبعية الدولية استدعت متطلبات تراكم رأس المال واحكام السيطرة على الضغوط الشعبية قيام تحالف العسكريين مع البرجوازيين والتكنوقراط وايجاد أجهزة قمعية بيروقراطية متقدمة. ويفهم من هذا التحليل أن توسع أجهزة الدولة في بعض دول أمريكا اللاتينية لم يكن دليلا على استقلاليتها من التبعية للرأسمالية الدولية بل جاء نتيجة لمحاولة توسعها الصناعي في ظل الهيمنة الرأسمالية الدولية.

وعلى الرغم من قوة الحجج والشواهد التي يقدمها مفكرو التبعية الا أنه يصعب التعميم منها على كل الدول النامية. فلا يمكن مثلا استخدام اطروحة أودونيل لتفسير توسع الأجهزة الحكومية في الدول النامية التي لم تتوجه نحو التوسع الصناعي، كما أن محاولات تطبيقها كما يذكر Huntington (1987 :26) على دول شرق آسيا الصناعية لم تكن ناجحة. فأسباب سلطوية الأنظمة ليست متماثلة، والتبعية ليست مطلقة ومتشابهة ولكنها تتم وفق درجات متباينة، وتختلف من دولة الى أخرى ومن نشاط اقتصادي الى آخر. وعلاقة الشركات المتعددة القومية مع الدولة «أ» تختلف ـ بسبب اعتبارات متعددة ـ مع علاقتها بالدولة «ب». ولقد قام Russett (1983 : 562) على سبيل المثال بمراجعة عدد من الدراسات في السبعينات والثمانينات ووجد أن هناك شبه اجماع فيها على أن تأثير الاستثمار الأجنبي في

المدى القصير يصاحب زيادة معدلات النمو القومي بالنسبة للفرد، ولكن العلاقة تصبح أقل وضوحا على المدى الطويل. فبعض الدراسات سجلت تراجعا في معدلات النمو، بينما وجدت بعض الدراسات الحديثة بما فيها دراسة راست نفسه أن العلاقة ايجابية حتى في المدى الطويل. والاعتقاد هو أن العلاقة على المدى الطويل تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر بسبب أهمية تأثيرات الظروف المحلية مثل حجم الدولة وطبيعة مصادرها وتجربتها التاريخية. وكذلك فلقد وجدت احدى الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين أن تأثير الرأسمال الأجنبي على معدل نمو الاقتصاد الوطني للدولة يختلف تبعا لاختلاف الظروف المحيطة بها. وترفض الدراسة فرضيات التبعية المطلقة التي تضع تصورا نظريا محددا لكل علاقات الدول الرأسمالية التجارية بالدول النامية. وتؤكد الدراسة تفضيلها للاطروحات التي تعني بابراز خصائص كل حالة في ظل مضمونها الخاص بها دون اشتراط خضوعها لمنطلق نظري عام [12].

اختلاف الخيارات والنماذج والنتائج : ان واقع التجارب في الدول النامية يبدى اختلاف خيارات التنمية والمشاكل التي واجهتها هذه الدول والمناهج المطبقة والنتائج المحققة. فبعض الدول كانت أكثر نجاحا في تحقيق أهدافها التنموية من الدول الأخرى، وبعضها حققت مستويات أفضل في عدالة توزيع الدخل. كما توجد اختلافات واضحة في طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين والسماح بوجود المؤسسات الديمقراطية وبدرجة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية. ولقد فشلت العديد من الدول الاشتراكية في تطوير الصناعات الثقيلة التي أنشأتها كما فشلت بعض الدول ذات الاقتصاديات المفتوحة في زيادة نمو اقتصادياتها، وما نجح تطبيقه في كوريا لم ينجح في البرازيل وما أمكن تحقيقه في الهند لم يتحقق في نيجيريا.

واختلفت الأنظمة العسكرية في نجاحها بتحقيق برامج التنمية، وكانت بعض المجتمعات أكثر اهتماما بالمشاركة السياسية من مجتمعات أخرى. وبينما لجأت بعض حركات المعارضة الى الثورة والعنف اعتمدت حركات أخرى على المواجهة السلمية. وبعض المجتمعات كانت أقل مقاومة من مجتمعات أخرى لمظاهر العلمانية التي انتقلت من الحضارة الغربية.

وترى الدراسات التي تميز بين المجموعات الاقليمية للدول النامية ان الظاهرة الأساسية التي برزت في السنوات العشر الأخيرة في كل مجموعة من هذه المجموعات تمثلت في التحديث السريع ونجاح التجربة الصناعية في دول شرق آسيا، وتطور حركة الصحوة الاسلامية في الشرق الأوسط، والاوتوقراطية العسكرية في افريقيا، (Weiner, 1987 : 58 - 60)، وسقوط الأنظمة السلطوية في أمريكا اللاتينية (Dominguez, 1987 : 79). ومن الواضح أن التغير الديمقراطي في الفلبين والمطالبة بالديمقراطية في كوريا الجنوبية ومصر والجزائر يبرز تطور اتجاه مهم جديد في توجهات الدول النامية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الاختلافات فان نظريات التنمية والتبعية لم تهتم بدراستها وتحليلها وتحديد أسبابها. فلماذا اختلفت خيارات التنمية من دولة نامية الى أخرى؟ ولماذا نجحت بعض الدول في تحقيق أهدافها أكثر من الدول الأخرى؟ وهل يمكن لاسباب التخلف أن تختلف من دولة الى أخرى تبعا لاختلاف الظروف القائمة؟ ان نظريات التنمية والتبعية لم تعن بمعالجة مثل هذه الأسئلة بسبب توجيه اهتماماتها نحو دراسة الأسس العامة لظاهرتي التنمية والتخلف.

الانقسامات الثقافية ومشكلة الأقليات : تعاني الدول النامية من مشكلة الانقسامات الثقافية التي أعاقت عملية التلاحم الوطني فيها وتجسدت في الاختلافات العرقية واللغوية والمذهبية والاقليمية. ولا تقتصر الانقسامات الثقافية على الدول النامية ولكنها توجد في عدد من الدول الغربية مثل ايرلندا وكندا، والدول الشيوعية مثل الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا. ولكن حدة مشكلة الانقسامات الثقافية في الدول النامية تفوق بكثير حدتها في الدول الديمقراطية والشيوعية باستثناء شمال ايرلندا. فلقد أدى التمزق الثقافي الى اعاقة نمو الذاتية الوطنية والحد من الولاء للحكومة المركزية في الكثير من الدول النامية، والى قيام العديد من الحروب الأهلية والثورات فيها وتفكك بعضها كما حدث في حالة انفصال بنغلاديش عن باكستان.[13]

ولقد أهملت نظريات التبعية مشكلة الانقسامات الثقافية الفعلية في الدول النامية وركزت على معالجتها النظرية للانقسام والصراع الطبقي الذي يصعب تحديد معالمه في الكثير من هذه الدول. فالتجمعات والتكتلات السياسية وحتى الثورات فيها لم تحدث على أساس طبقي ولكنها تمت في مضمون الدوافع الدينية أو العرقية أو الاقليمية. ولقد انتقدت نظريات التبعية لأنها ترتبط بالمفهوم الطبقي في شرحها لاستغلال البرجوازية المحلية «التبعية الداخلية» وبمفهوم الدولة في تحليلها للاستغلال الدولي. وبعبارة أخرى فهي تتهم بالتناقض لمحاولة الجمع بين التحليل الطبقي وتحليل الدولة (Chilcote, 1984 : 47).

ولقد حظيت الانقسامات الثقافية بالمقابل باهتمام بعض نظريات التنمية التي عالجت موضوعات التلاحم الوطني Integration والقومية Nationalism. واهتمت دراسة Deutsch (1969) بمعالجة دور القومية وابراز أهميتها في عملية التنمية والتقدم. فكما أن الدولة تحدد الحدود السياسية والقانونية للجماعة، فان القومية تختص بتحديد معالمها النفسية. وكما ساعد نمو الشعور الوطني في السابق على توحيد حركات التحرر ضد القوى الاستعمارية فلقد افترض أن القومية سوف تعمل بعد الاستقلال على نقل ولاء المجموعات السكانية من الأسرة والقبيلة الى الدولة الحديثة. ويمكن للقومية أن تكون

الايديولوجية المحركة للتنمية والجسر الذي يصل بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة المتطورة.

ولكن الدولة القومية في معظم الدول النامية تجسدت في سيطرت الجماعة العرقية الأقوى على السلطة وفرض نفوذها وثقافتها على الجماعات الأخرى. وعوضا عن بناء ذاتية وطنية جديدة تصهر جميع سكان الدولة وتجمعهم في هوية واحدة، أصبحت ثقافة وشخصية الجماعة المسيطرة هي الثقافة والشخصية الوطنية التي فرضت على باقي المجموعات السكانية في داخل الدولة. ونتجت تبعا لذلك في الدول النامية مشكلة الأقليات التي وصفت بالمأساة الانسانية نتيجة سياسات القمع والاكراه التي طبقتها الدولة تجاه المجموعات السكانية الصغيرة. ولم تنجح نظريات القومية والتلاحم الوطني في معالجة مشكلة الأقليات في الدول النامية، وبعكس مرئياتها وتوقعاتها فلقد فشلت المؤسسات السياسية في زيادة تلاحم سكان الدولة. فلقد تمكنت القيادات القبلية والتقليدية من التكيف مع المحيط الاجتماعي والسياسي الجديد ونقلت الى مؤسساته انقساماتها وصراعاتها العرقية والاقليمية والقبلية[14]. ويبدو أن نظريات التنمية قد أخطأت في توقعها بامكانية نجاح الدولة القومية في احتواء الانقسامات الثقافية في الدول النامية. ويشير Emerson (1972 : 83) بهذا الخصوص الى فكرة Lord Acton الخاصة بتطوير الدولة التعددية في الدول النامية التي بامكانها أن تحقق التعايش بين الجماعات المختلفة.

التنمية الرأسمالية والتنمية الاشتراكية : لقد أخذت بعض الدول النامية بنموذج التنمية الرأسمالية بينما طبقت دول أخرى النموذج الاشتراكي. وتختلف الدول النامية ذات الأنظمة الرأسمالية عن بعضها، كما توجد بعض الفروقات بين الدول النامية الاشتراكية، ولكن المجموعة الأولى تمتاز بصفة عامة بانفتاح أنظمتها الاقتصادية وقلة قيودها المالية والجمركية اذا ما قورنت بمجموعة الدول الاشتراكية. وفي حين حققت بعض الدول الانفتاح الاقتصادي معدلات مرتفعة في النمو الصناعي تمكنت الدول الاشتراكية من تحقيق مستويات أفضل في العدالة الاجتماعية.

ولقد تطور جدل نظري واسع بين مفكري التنمية والتبعية حول تجارب التنمية الرأسمالية والاشتراكية في عدد من الدول النامية. واهتمت دراسات التنمية الجديدة بالاشادة بنجاح التنمية الصناعية في دول شرق آسيا والبرازيل. ففي حديثه عن منجزات كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ التي تسمى بدول «الشريط الرباعي» يذكر أحد أقطاب مدرسة التنمية ان أياً من الدول الشيوعية أو الدول الاشتراكية المعتدلة مثل تانزانيا وسيريلانكا لم تنجح في تحقيق التقدم والنمو الذي حققته هذه الدول الأربع (Weiner, 1987 : 52). ودرج استخدام مصطلح «المعجزة الاقتصادية البرازيلية» في مختلف

الدراسات والتقارير لوصف نمو الاقتصاد البرازيلي في الستينات والسبعينات (Huntington, 1987 : 19) ويشير Becker (1983 : 341) في دراسته عن بيرو الى نمو الطبقة البرجوزية الوطنية التي سيطرت على صناعات المعادن واستعانت بالشركات عبر القومية وحققت درجة مرتفعة في النمو وعدالة التوزيع مما أكسبها شرعية واسعة وجعلها تحصل على دعم نقابة العمال البيروية العامة. ويستنتج بيكر أنه ليس هناك أي مجال لوجود أو نجاح البديل الاشتراكي في بيرو.

ويتخذ معظم مفكرى التبعية موقفا نقيضا في نظرتهم لتأثير الرأسمالية على الدول النامية، وباستثناء عدد قليل منهم من الذين يعتقدون بامكانية نجاح البرجوازية الوطنية في تحقيق التنمية الرأسمالية المحدودة في دول الهامش، فان غالبيتهم يرفضون فكرة التنمية الرأسمالية المستقلة أو التابعة، ويعتقدون بأن التطبيق الاشتراكي هو نموذج التنمية الوحيد الذي يمكن أن يخرج دول الهامش من براثن التخلف. والنموذج الرأسمالي وفق أطروحة Frank (1967) وآخرين هو مصدر لتخلف دول الهامش وليس لتنميتها. وعندما تثار التساؤلات عن اخفاق بعض الدول الاشتراكية في تحقيق معدلات مرتفعة في النمو نجد كتاب التبعية ينحون باللائمة على النظام الرأسمالي الدولي. فدول الهامش، كما يذكر Novack (1970 : 979) سوف تبقى هامشية حتى ولو تحولت الى دول اشتراكية وستبقى عاجزة عن تحقيق أهدافها وتطبيق برامجها التنموية بسبب خضوعها لهيمنة النظام الرأسمالي الدولي. وسيبقى حل مشكلة التخلف في دول الهامش متوقفا على حدوث التغير الاشتراكي في دول المركز الرأسمالية.

ويحاول كتاب التبعية أيضا أن يقللوا من أهمية النمو الاقتصادي الذي حققته بعض دول الهامش ذات الأنظمة الاقتصادية المفتوحة. ففي مناقشته لمحاولة التبلور البرجوازي الوطني في كوريا الجنوبية يستنتج أمين (1986 : 122) أن كوريا الجنوبية ـ بالرغم من كل ما قيل عن نجاح تجربتها الصناعية ـ لم تتمكن في الحقيقة من فرض هيمنتها على التراكم أو أن تحتفظ به وتنميه. ولهذا فهو يعتقد بأن التجربة الرأسمالية في كوريا لا تشذ عن نطاق اطروحته المركزية التي مفادها ان : «آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصرا موافقا لتبلور دول برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر». ويرفض غورنييه (1982 : 81 - 83) أن يعطى أية أهمية فعلية للتجربة الصناعية في دول «الشريط الرباعي» في شرق آسيا. فصناعاتها، كما يذكر، ليست من الصناعات «المنمية» ولكنها تجسد «خدعة دبرها عامة رجال الأعمال فى الشمال ليتجنبوا دفع الأجور المرتفعة والأعباء الاجتماعية والضرائب فى بلادهم». ويستشهد غورنييه بانتقاد كلود شيسون مندوب التنمية في المجموعة الأوروبية لهذه الصناعات التي أقيمت أساسا لتستفيد من أوضاع اجتماعية

وضرائبية خاصة. ولقد هدد شيسون بحرمان هذه الصناعات من الاستفادة من الامتيازات الجمركية واجراءات التسهيل التي تتمتع بها عادة صناعات الدول النامية فى السوق الأوروبية. ومما قاله شيسون في تعليقه على هذه الصناعات «لا أدرى لماذا علينا أن نشجع باسم حرية التجارة الاستغلال الاجتماعي للشعوب الأقل حظا». (غورنييه، 1982 : 83). ويدحض غورنييه (1982 : 26) في دراسته أيضا فكرة «المعجزة البرازيلية» فى التنمية التي لم تصل فوائدها الا لحوالى 10٪ من السكان الذين أستأثروا «بثلثي النمو في الانتاج الوطني الخام ولم يتركوا سوى 3٪ الى 40٪ الأفقر». ويستخدم Marini (1978 : 34 - 35) مصطلح «الامبريالية الفرعية» Subimperialism ليصف حالة البرازيل التى أصبح اقتصادها التابع يميل الى التوسع لاستغلال الاقتصاديات الأضعف في الدول المجاورة لها. ولكن الامبريالية البرازيلية الفرعية اعتمدت على رأس مال وتقنية الاحتكارات الأمريكية ولهذا فهي لم تؤد الى حدوث أي تغير في نظام الاقتصاد الدولي المبني على التبعية، وانما لعبت دورا وسيطا في استغلال الطبقات الفقيرة في البرازيل والدول المجاورة التي وسعت نشاطاتها الاقتصادية اليها.

ان اختلاف نظريات التنمية والتبعية حول نموذجى التنمية الرأسمالية والاشتراكية يعود الى الجدل الفكري حول العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع. ففي ضوء التعارض الذي يوجد بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع، هل يجب أن تعطى أولوية التفضيل للنمو أم لتحقيق العدالة في التوزيع؟ وتبدو نظريات التنمية أكثر ميلا الى تفضيل الاهتمام بالنمو الاقتصادي وتحاول تقديم الأدلة الدراسية التي تثبت أن عدالة التوزيع سوف يتم تحقيقها على المدى الطويل في أعقاب تحقيق النمو الاقتصادي. ولكن نظريات التبعية تتجه نحو تفضيل نهج الاستقلال الوطني والنمو العادل الذي يهدف الى رفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد وليس لبعضهم. ولهذا نجدهم يرفضون نموذج التنمية الرأسمالية الذي قد ينجح في تحقيق النمو السريع ولكنه يعمل على تقسيم المجتمع الى أقلية ذات امتيازات وأغلبية واسعة من الفقراء (Huntington, 1987 : 5-6, 19).

ان تجارب الدول النامية ـ اذا أردنا الاستفادة منها ـ تبدي أن التطرف والمغالاة في أي من الاتجاهين يمكن أن يؤدي الى حدوث نتائج سلبية في التنمية. فلقد رأينا في تجربة البرازيل أن النمو الاقتصادي يفقد معناه اذا حرمت نسبة كبيرة من السكان من جني ثماره وبقيت تعيش فى فقرها السابق. وبالمقابل فان مثالي تنزانيا وسيريلانكا يوضحان أن تركيز الاهتمام على تحقيق العدالة في التوزيع قد يولد نتائج سلبية عامة اذا لم يصاحبه التزام بزيادة الانتاج. وأما محاولة بعض نظريات التبعية تبرير فشل برامج التنمية في بعض الدول

الاشتراكية بواسطة تحميل المسؤولية الى النظام الرأسمالي العالمي فانها تعكس طرحا نظريا ايديولوجيا غير مفيد.

الفقر فى الدول النامية : في بداية الثمانينات وبعد انقضاء ثلاثة عقود على عمليات التنمية في الدول النامية حدد البنك الدولي عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق في العالم بحوالي 800 مليون شخص يعيش معظمهم في الدول النامية، ويعاني حوالي نصفهم من سوء التغذية. كما جاء في ورقة عمل تابعة للبنك الدولي أن 49٪ من سكان الدول النامية (835) مليوناً هم من الفقراء الذين ينقص متوسط دخل الفرد منهم في السنة عن 75 دولاراً، وان حوالي 560 مليون شخص منهم 67٪ ينقص متوسط دخل الفرد منهم عن 50 دولاراً فى السنة.[15] وتعاني الدول النامية باستثناء عدد قليل منها ـ ومعظم المستثناه هي من الدول المصدرة للبترول ـ من مشاكل الفقر الذي تختلف حدته من دولة الى أخرى.

ويجسد الفقر في الدول النامية مأساة المعاناة الانسانية الأولى من التخلف التى أدت الى قتل حوالي مئة ألف شخص خلال سنوات الجفاف في افريقيا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات، اضافة الى هلاك ملايين الأطفال في الدول النامية. فماذا قدمت نظريات التنمية الليبرالية ونظريات التبعية الاشتراكية لهذه الظاهرة الأليمة التي تتجه نحو الأسوأ؟.

تربط نظريات التنمية المختلفة ظاهرة الفقر في الدول النامية بالانفجار السكاني ومشاكل الانتاج الزراعي، وتعيد مشكلة الزيادة السكانية الى ظروف نفسية واجتماعية والى سيطرة الثقافات الدينية التي تعيق تطبيق برامج تحديد النسل. وأما عقبات الانتاج الزراعي فتعيدها الى أسباب بيئية يصعب التحكم فيها وأسباب تقنية، وأخرى تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المطبقة، مثل مشاكل برامج الاصلاح الزراعي واستمرارية بعض الدول ـ تنزانيا ومالي مثلا ـ في سنوات الجفاف بانتاج محاصيل التصدير الزراعية للحصول على العملات الصعبة دون الاهتمام بتطوير المنتجات الغذائية بهدف الاستهلاك المحلي (Staniland, 1985 : 194 - 195).

وتنحو نظريات التبعية باللوم على الرأسمالية الدولية والاستغلال البرجوازي الوطني في تحديدها لأسباب الفقر في دول الهامش. وترد الجذور العميقة للفقر والتخلف الى التوسع الاستعماري السابق. وتنتقد احدى الاطروحات الماركسية موقف «الاقتصاديين البرجوازيين» ـ كما تسميهم ـ تجاه مشكلة الفقر في دول الهامش وترى أن دعوتهم لتطبيق برامج تحديد النسل محاولة مقصودة تهدف الى تحويل البحوث والدراسات عن معالجة الأسباب الحقيقية الطبقية للفقر والمجاعة في الدول النامية نحو أسباب سطحية غير أساسية (Dansoko & Lerumo, 1974 : 128). وتربط احدى الدراسات التخلص من الفقر بالتحرر

من الاستغلال الداخلي والدولي وذلك لاتاحة الفرصة أمام تطبيق استراتيجية تنموية عادلة (Kruijer, 1987 : 5).

لا شك في أن القوى الاستعمارية السابقة قد لعبت دورا أساسيا في افقار الدول النامية، اضافة الى وجود أسباب دولية امبريالية وأخرى محلية تعمل في الوقت الحاضر على تجسيد الفقر في هذه الدول وإعاقة محاولات التخلص منه أو تخفيف حدته. إن إهمال نظريات التنمية الليبرالية للتأثير الاستعماري السابق على فقر الدول النامية أو محاولتها للتقليل من مسؤولية النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي، لا ينم فقط عن مغالطة تاريخية كبيرة وخطأ تحليلي جسيم، ولكن يمكن أن تكون له أيضا أبعاد سلبية على برامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية والتى تناقصت نسبيا في السنوات الأخيرة. وان اهمال نظريات التبعية، من ناحية أخرى، لتأثير المتغيرات المحلية على انخفاض مستوى المعيشة في دول الهامش فيه اغفال لعوامل أساسية وإحباط للجهود الوطنية التي يمكن أن تبذل للتصدي للمشكلة ضمن الحدود الممكنة. فليس من المنطقي أن يجيب صانع القرار الذي يهتم برسم سياسة مُنَمِّيَةٍ بأن المشكلة في عمومها وجزئياتها هي من نتائج النظام الرأسمالي الدولي وانه يجب انتظار تحطيم هذا النظام قبل التفكير في رسم استراتيجية تنموية.

الفجوة بين القرى والمدن : لقد وجدنا فى الفقرة السابقة أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة الفقر التي تعيق تنميتها وتحقيق الرفاه لشعوبها. وتخلص جميع دراسات الدخل ومستوى المعيشة في الدول النامية الى أن الفقر في هذه الدول يتركز بشكل خاص في المناطق الريفية. فلقد وجدت ورقة عمل البنك الدولي المشار اليها أن 83٪ من فقراء الدول النامية الذي ينقص متوسط دخل الفرد فيهم عن 75 دولاراً في السنة هم من سكان الريف، وترتفع هذه النسبة لتصل الى 86٪ اذا نظرنا للفقراء الذين ينقص متوسط دخل الفرد فيهم عن 50 دولاراً في السنة.[16]

ولقد نتج عن ظروف فقر الريف في الدول النامية تطور فجوة واسعة بين الريف والحضر تتضح في انخفاض مستويات المعيشة والخدمات والمرافق فى القرى عن مستوياتها فى المدن. وبينما ازدادت نسبة المتعلمين في المدن بقيت نسبة الأمية مرتفعة بين أبناء الريف الذين حافظوا تبعا لذلك على التمسك بالمظاهر التقليدية أكثر من سكان المدن. ان هذه الفجوة الاقتصادية ـ الحضارية بين المدن والقرى تعكس في الوقت الحاضر واقع التنمية والتخلف الذي تعيشه معظم الدول النامية والذي سوف يبقى موجودا ـ وفق أفضل الافتراضات ـ لفترة طويلة في المستقبل. فكيف عالجت كل من نظريات التنمية والتبعية هذه الظاهرة المهمة؟ وهل طرحت حلولا محددة لمعالجتها؟.

لقد ذكرنا فى القسم الأول من هذه الدراسة أن نظريات التنمية والتحديث لم تتصور في صيغها الأولى امكانية تزامن مظاهر التقليد والحداثة معا وافترضت أن الأنماط الحديثة ستحل محل التقليدية سواء فى المدن أو القرى. فلقد كان الاعتقاد السائد هو أن زيادة نشاطات الدولة وتوسع أجهزتها الى الريف سوف يؤدي الى اضعاف الممارسات التقليدية وخلق أنماط اقتصادية وسياسية واجتماعية جديدة.

ولكن نظريات التنمية اللاحقة التي حاولت تجاوز الانتقادات الموجهة لمدرسة التنمية والتحديث استجابت لمتطلبات الواقع وحاولت تحليل استمرارية أنماط الاتصال التقليدية في الأرياف المتمثلة في علاقات الوكيل والزبون أو الزعيم والتابع Patron - Client Relations التي لعبت الدور الرئيسي في الصلة بين سكان الريف وصفوة المدن المسيطرة. فلقد ارتبط توسع أجهزة الدولة ـ كما ترى الدراسات التي عنيت بهذه العلاقة ـ بأسس قانونية وادارية ونظامية جديدة كان من الصعب على سكان الريف بصفة خاصة التعامل معها. ولهذا فلقد فضل القرويون نظراً لأسباب نفسية وسلوكية وثقافية الاعتماد على الوسيط أو الوكيل في اتصالهم بالأجهزة الحكومية (Randall & Theobald, 1985 : 55). والوكلاء أو الزعماء يمكن أن يكونوا من ملاك الأراضي أو رجال الدين أو أصحاب الثروة والتجار والوجهاء وأبناء العائلات الكبيرة. وتصف احدى الدراسات علاقة الوكيل بالتابع بأنها تقف في منتصف الطريق بين الزعامات القبلية التقليدية التي سبقت الاستعمار وبين تنظيمات البيروقراطية العصرية ذات الأسس القانونية في المجتمع الصناعي المتقدم (Bertsch et al, 1978 : 416).

ويتجنب منظرو التبعية بصفة عامة استخدام مصطلحي التقليد والعصرنة في دراستهم لمشاكل التخلف في دول الهامش. ولهذا فهم لا يهتمون بدراسة ما يوصف بازدواجية الأنماط العصرية في المدن والأنماط التقليدية في القرى، ولكنهم يفضلون البحث في ازدواجية الأنماط الرأسمالية في المدن مع المظاهر الاقطاعية في الأرياف، أو في استغلال صفوة المدن البرجوازية لسكان الريف من المزارعين الفقراء. فهناك من يرى بأن خضوع دول الهامش للاستعمار في مراحل تطورها التاريخية السابقة قد أدى خاصة في أمريكا اللاتينية الى نشوء مجتمعين أحدهما اقطاعي ومتخلف في المناطق الريفية والآخر رأسمالي وأكثر تقدما فى المدن. وهناك من يكتفي بالتركيز على توضيح خضوع الريف (هامش الهامش) لسيطرة صفوة المدن البرجوازية (مركز الهامش) التي قامت باستغلال مصادر الريف دون الاهتمام بتنميته. وعادة ما يتم تشبيه المناطق المتخلفة بمستعمرات داخلية تخضع لاستغلال البرجوازية المسيطرة فى المناطق المتقدمة. ومن مظاهر الاستعمار الداخلي Internal Colonialism سيطرة صفوة المدن على مناطق الدولة التي بقيت هامشية في تأثيرها على التنمية الوطنية (Chilcote, 1984 : 38 - 39, 55-56).

ومرة أخرى نلاحظ أن النماذج الأولى لنظريات التنمية والتحديث كانت معزولة في برجها النظري الذي حال بينها وبين الانتباه لظروف الريف الخاصة في الدول النامية. وأما نظريات التنمية اللاحقة ونظريات التبعية فلقد اهتمتا كل بطريقتها الخاصة بدراسة الأسباب التي أعاقت تقدم الريف الى نفس مستوى المدن. وبينما تواجه نظريات التبعية صعوبة تفسير مشاكل التنمية الريفية في الدول النامية الاشتراكية ـ التي يفترض وفق أطروحة التبعية، غياب ظروف الاقطاع من أريافها أو ظروف خضوعها لاستغلال صفوة المدن البرجوازية ـ فان تحليل الأبعاد الثقافية والاجتماعية لعلاقة الوكيل والتابع يمكنها أن تزودنا بتفسير مقبول لاسباب فشل الاصلاحات السياسية والاقتصادية في أرياف الدول النامية الاشتراكية منها والرأسمالية. والأهم من هذا أن أيا من المدرستين لم تحاول وضع الأطر النظرية التي يمكن الاعتماد عليها لرسم استراتيجية خاصة بالتنمية الريفية. ولقد لاحظ لوب (1986 : 9) هذه المشكلة في دراسته للعالم الثالث وحاول ابراز أهمية تنمية الريف التي يمكن تحقيقها بواسطة الاهتمام بقطاع الزراعة.

الاستقرار النسبي وظاهرة الانقلابات العسكرية : ان احدى المظاهر الملفتة للنظر في الدول النامية هي الاستقرار النسبي للكثير من الأنظمة السياسية منذ بداية السبعينات مقارنة بفترة عدم الاستقرار وتوسع الانقلابات العسكرية في الخمسينات والستينات. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1945- 1972 وقع في الدول النامية 284 انقلاباً عسكريا نجح منها 147 انقلابا بينما فشلت المحاولات الباقية (Bertsch et al., 1978 : 432). ولقد ربطت نظريات التنمية في الستينات ظاهرة الانقلابات العسكرية واهتزاز الأنظمة السياسية في الدول النامية بالانتشار الواسع السريع لمظاهر التحديث. وشرح Huntington (1968 : 32-35) هذه الفكرة في العلاقة بين مطالب المشاركة السياسية التي تزداد نتيجة التعبئة الشعبية Mobilization، وبين قوة المؤسسات السياسية. والنتيجة التي تصورها هنتنغتون هي عدم الاستقرار والتوتر السياسي والدخول في دوامة الانقلابات العسكرية. واستخدم البعض مصطلح «ثورة زيادة التطلعات» لتسمية هذه الظاهرة ومفادها أن التعليم وتقدم الاتصالات هي عادة أول مظاهر التغير التي تدخل مجتمعات الدول النامية وتؤثر على شعوبها وترفع درجة تطلعاتهم وتوقعاتهم فوق امكانيات المؤسسات القائمة. والنتيجة هي الاحباط الشعبي وخيبة الأمل Frustration والغضب وتصاعد المطالبة بالمشاركة السياسية والزيادة في درجة عدم الاستقرار والاتجاه نحو حكم الأنظمة العسكرية (Bertsch et al., 1978 : 414).

ولكن تجارب معظم الدول النامية في السبعينات والثمانيات جاءت مناقضة للتوقع النظري الذي قدمه هنتنغتون وآخرون. فالتوسع في انتشار مظاهر التحديث في السبعينات

في الكثير من الدول لم يؤد الى زيادة التعبئة الشعبية السياسية في نفس الوقت الذي انخفض فيه عدد الانقلابات العسكرية مقارنة مع الفترة السابقة. كما لم تتطور حركات المعارضة الكبيرة المتوقعة، والمهاجرون من القرى الى المدن لم يصبحوا محور تجمعات ونشاطات سياسية عامة. ولقد تمكنت حكومات الدول النامية من قمع وكبح جماح معظم حركات المعارضة ـ مع وجود بعض الاستثناءات ـ دون أن يشكل وجودها تهديدا لأمن واستقرار الأنظمة التي تصدت لها. ولهذا يعتقد بعض المفكرين بأن هنتنغتون قد بالغ بشدة في تصوره وفي حلوله التي طرحها للمحافظة على استقرار الأنظمة السياسية في الدول النامية والتي تشتمل على توصياته بالحد من توسع مظاهر التحديث المشتملة على التعليم ووسائل الاتصال. ويشبه أحد النقاد (Gamer, 1982 : 220) حلول هنتنغتون بالمطرقة التي اقترح استخدامها لسحق نملة.

ولقد قدمت نظريات التنمية التي تطورت في السبعينات مجموعة من الدراسات الجيدة (Kennedy, 1974; Nordlinger, 1977; Decalo, 1976) التي عالجت بالتفصيل الأسباب المختلفة لظاهرة الانقلابات العسكرية وصنفتها الى أنواع مختلفة وقارنتها مع الأنظمة المدنية من حيث نجاح كل منها في تحقيق برامجه التنموية.

وعالجت نظريات التبعية بدورها ظاهرة الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار في دول الهامش من منظار التبعية الرأسمالية الدولية. فالانقلابات العسكرية، وفق أطروحة التبعية تنقسم الى نوعين أساسين : الانقلابات التي تحدث استجابة للصراعات الطبقية بهدف القضاء على البرجوازيات المحلية المتحالفة مع الرأسمالية الدولية مثل انقلاب مصر عام 1952 وانقلابات البعثيين في العراق 1958 وسوريا 1966 وانقلاب ليبيا 1969 واثيوبيا 1974 والصومال 1969 وبيرو 1968. وتتم انقلابات النوع الثاني بتحريك من الامبريالية الدولية وخاصة الولايات المتحدة وذلك للقضاء على محاولات التنمية الوطنية المستقلة ولتنصيب الحكومات التي تخدم مصالح الرأسمالية العالمية مثل انقلاب ايران عام 1953 والبرازيل 1964 وغواتيمالا 1973 وتشيلي 1973 وتجمع معظم الدراسات، وحتى من خارج مدرسة التبعية على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت فعلا القوات المسلحة في هذه الدول للقيام بانقلابات عسكرية ضد الأنظمة التي كانت تحاول توسيع قواعد القوة السياسية فيها لتشتمل على الطبقات الدنيا (David, 1987 : 66).

لقد توسعت نظريات التنمية في دراستها لظاهرة الانقلابات العسكرية أكثر من نظريات التبعية وقدمت لنا قاعدة تحليلية واسعة لظروف هذه الانقلابات. وفي حين تجاهلت بعض نظريات التنمية الأولى التأثيرات الدولية على الانقلابات العسكرية في الدول النامية، فلقد أهملت نظريات التبعية دوافع تنافس البرجوازية العسكرية فيما بينها أو

مع البرجوازية المدنية. كما أهملت مدرسة التبعية دور الامبريالية السوفييتية في التأثير على مظاهر الاستقرار السياسي في بعض الدول النامية. ونحن لا نستطيع فهم التدخل الأمريكي في شؤون بعض الدول النامية بمعزل عن التدخل السوفييتي في سياسات بعضها الآخر.

وتجدر الاشارة أخيرا الى أن الأسس التي تستند عليها فترة الاستقرار النسبي لكثير من أنظمة الدول النامية ليست واضحة تماما. وقد تعود الكثير من هذه الأنظمة في المستقبل للدخول من جديد في دوامة الانقلابات العسكرية. وليس بامكاننا أن نتوقع في الوقت الحاضر احتمالات عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية للسيطرة من جديد على الساحة السياسية في الدول النامية، وفيما اذا كانت الأسباب التي ستعيدها من جديد ستكون أقرب الى تحليل مدرسة التنمية أو مدرسة التبعية.

العنف السياسي والارهاب : ان ظاهرة الاستقرار النسبي للأنظمة السياسية في الدول النامية المشار اليها في الفقرة السابقة والتي اتضحت في تقلص عدد الانقلابات العسكرية وضعف حركات المعارضة الشعبية والقضاء عليها في حالة وجودها، يجب أن لا تحجب عنا ظاهرة العنف السياسي والارهاب التي تتمثل في التظاهرات والتجمعات الشعبية الغاضبة وفي عمليات المجموعات الارهابية الصغيرة المتطرفة. وبالرغم من أن حركات العنف والارهاب السياسي لا تشكل بالضرورة خطرا على النظام السياسي مثل الانقلابات العسكرية الا أن وجودها يعتبر تحديا أساسيا لوظيفة النظام الأمنية ويؤثر على بعض قرارات ومواقف الحكومة. وتمتد حركات العنف السياسي في الدول النامية من أمريكا اللاتينية الى الشرق الأوسط فآسيا وافريقيا، وتختلف هذه الحركات من حيث حجمها وقوتها وايديولوجيتها ولكنها تتشابه فى أساليب العنف والارهاب التي تعتمد عليها.

فأين يقف فكر التنمية وفكر التبعية من ظاهرة العنف السياسي والارهاب؟. لم تهتم نظريات التنمية والتحديث الأولى بدراسة العنف السياسي في الدول النامية، واكتفى آلموند وباول (1980 : 82 - 83) بالاشارة اليه فى تحليلهما لعملية التعبير عن المصلحة Interest Articulation. ولكن بعض دراسات المدرسة الغربية اللاحقة (Feierabend et al, 1972; Gurr, 1970) اهتمت بشكل موسع بدراسة نماذج العنف السياسي وأسبابه السياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية، والآثار التي يمكن أن تنجم عنه، وعلاقته بالتحديث والتغير الاجتماعي، وأهميته كوسيلة ضغط سياسي أو مشاركة سياسية غير شرعية.

ولكن علاقة أدبيات التبعية بالعنف السياسي لها شأن آخر. فلقد دعا الكثيرون من مفكري التبعية الى الاعتماد على الكفاح المسلح والعمل الثوري للتخلص من قيود التبعية. ولقد تركت أفكار Fanon (1972 : 190) عن استخدام العنف ضد المستعمرين

الأوروبين الذين جلبوا البؤس والفقر الى الدول النامية تأثيرا كبيرا على بعض مفكري التبعية ومثقفي المجتمعات النامية. ويقول L. Dowbor الاقتصادى البرازيلي الذى قاد أوسع عمليات الارهاب البرازيل في الستينات والذي أمضى فترة من حياته لاجئا في الجزائر، في وصفه لأهمية أعمال العنف «ان الوعي الثوري للشعب لا يمكن تكوينه بواسطة التثقيف السياسي ولكن بالعمل العسكرى»[17].

ولقد اهتم عدد من مفكري التبعية مثل فروندیزي وباجو وماريني بتحديد الظروف التي قد تؤدي الى قيام الثورة التي تمكن البروليتاريا من السيطرة على مراكز القوة وقيادة التحول نحو الاشتراكية، ونظروا لأعمال العنف من خلال تحليلهم للصراع الطبقي ودعوا الطبقات العاملة الى الكفاح الثوري المسلح ضد البرجوازية المحلية وقوى ومصالح الامبريالية العالمية. ولم يكتف دوس سانتوس، كما ذكرنا سابقا، بترويج فكرة استخدام العنف لمقاومة الأنظمة التي وجدت لتحمي مصالح الرأسمالية الامبريالية، ولكنه قام برسم استراتيجية على مستوى أمريكا اللاتينية تهدف الى توحيد القوى الطبقية وتأسيس المنظمات السياسية والعسكرية لتقود الكفاح الثوري ضمن نطاق جبهة عامة منظمة ومسلحة (Chilcote, 1984 : 51,54,63,65).

نستطيع أن نلاحظ أنه بالرغم من اهتمام نظريات التبعية بالعنف السياسي الا أن دراستها له جاءت أضيق من تحليلات نظريات التنمية الغربية. فلقد اقتصر تحليل نظريات التبعية للعنف السياسي على الصراع الطبقي والكفاح ضد الامبريالية. وبالتالي فلم تشتمل دراسات التبعية على الأبعاد النفسية والثقافية والايديولوجية للارهاب والعنف السياسي. ولقد تجنبت بعض دراسات التنمية الغربية هذا الخطأ وتمكنت من طرح تحليل أشمل لهذه الظاهرة المعقدة في السلوك السياسي للانسان. ويلاحظ على بعض نظريات التبعية أيضا أن معالجتها للعنف السياسي جاءت في اطار الدعوة إليه والحث عليه أكثر من دراسته وتحليله بوصفه ظاهرة سياسية متميزة.

أزمة المديونية الدولية : لقد تبلورت مع بداية الثمانينات أزمة المديونية الدولية التي فشلت نظريات التنمية والتحديث في التعرض لها من قريب أو بعيد، ولكن ملابساتها الدولية جاءت ضمن النطاق التحليلي لنظريات التبعية. ففي منتصف الثمانينات وعلى الرغم من من تحسن الاقتصاد العالمي كانت أزمة المديونية لم تزل هي الظاهرة الأساسية المسيطرة على الاقتصاد السياسي الدولي. وتعود ظروف الأزمة الى السبعينات حيث أدت زيادة أسعار معظم واردات الدول النامية بما فيها أسعار البترول الى زيادة حاجة معظم هذه الدول للقروض وذلك للانفاق على برامجها التنموية. ولقد اعتقدت البنوك الكبيرة في الدول الصناعية، التي كانت مخزنة بفائض أموال البترول، أن من مصلحتها أن تقرض بعض

الدول النامية مثل البرازيل والمكسيك والارجنتين. فلقد كان الاعتقاد السائد أن هذه الدول تتمتع بامكانيات اقتصادية كبيرة مما يجعل عملية اقراضها مضمونة ومربحة. ولكن الركود الاقتصادي الدولي الذي تلا فترة الاقراض قد أدى الى خلق كساد اقتصادي في هذه الدول وفشلت مشاريعها الاستثمارية بعكس توقعات البنوك التي أقرضتها. وفي البداية وافقت البنوك على اعادة جدولة حوالى مئة بليون دولار من الديون ومنح ديون اضافية لتسهيل تسديد الفوائد المستحقة. ولكن بعد تفاقم مشاكل الكساد الاقتصادي في الدول المدينة امتنعت البنوك عن منح المزيد من القروض مما أدى الى تصاعد أزمة المديونية الدولية.

وفقد القطاع الخاص في الدول الصناعية نتيجة أزمة المديونية الدولية اهتمامه بالاستثمار في الدول النامية واتجه نحو الأسواق الأكثر ضمانا واتساعا وديناميكية في داخل الدول الصناعية نفسها وأسواق عدد محدود من الدول النامية ذات التجارب الصناعية الحديثة الناجحة. وأما معظم الدول النامية فلقد أصبحت أكثر هامشية بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي. فلقد قيدت الدول الصناعية الكميات المالية التي يمكن لصندوق النقد الدولي IMFأن يقرضها للدول الأعضاء، كما انخفضت مستويات مساعدات المنح واستثمارات الشركات المتعددة القومية، ونقصت عمليات البنوك التجارية (Feinberg, 1984 : 12-14).

ان بعض تفسيرات أزمة المديونية الدولية تنسجم مع الأساس التحليلي لنظريات التبعية حيث ترى أن الأزمة هي وليدة السياسات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لأن حرصها على الاستقلالية في صنع سياستها الاقتصادية، بصرف النظر عن التأثيرات التى تلحق بالدول الأخرى، قد أضر باقتصاديات العديد من دول العالم. وان انتعاش الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات ـ وفق هذه النظرة ـ قد بني على حساب الركود الاقتصادي الدولي وخاصة في الدول النامية المدينة، وأدى الى وضع العقبات أمام عملية تكيفها الاقتصادي مع ظروف أزمة المديونية (Bradford, 1984 : 119-120).

الخلاصة

لقد حظيت ظاهرة التغير في الدول النامية والظروف المختلفة التي أحاطت بها باهتمام مجموعة كبيرة من مفكري العلوم الاجتماعية الذين درسوا التحديث والتنمية والتخلف والتبعية. ولقد وجدنا أنه يمكن تصنيف جميع النظريات والمفاهيم المطروحة ضمن الاطارين النظريين لمدرستي التنمية والتبعية. ولقد استعرضنا الخصائص المميزة

لكل منهما وأوضحنا نقاط الاختلاف بينهما في المنهج والتحليل والحلول المقترحة، وبيّنا صبغتهما الايديولوجية، وأظهرنا أخيرا درجة الصلة بين طرحهما النظري وبين الظروف الفعلية للدول النامية من خلال النظر الى تسعة مظاهر أساسية من واقع هذه الدول.

ان الصبغة الايديولوجية لنظريات التنمية والتبعية قد أنقصت بصفة عامة من مقدرتها على تحليل واقع التخلف والتنمية. ولقد أدت الحرب الباردة بصفة خاصة الى تصعيد مشكلة الالتزام الايديولوجي لنظريات التنمية والتحديث الامريكية. فلقد انطلقت هذه النظريات ـ بصرف النظر عن جزيئاتها ـ من أربعة منطلقات أساسية مأخوذة من خصائص المجتمعات الغربية وهي : الدولة القومية، والتطبيق الرأسمالي، والتحول الديمقراطي، وعصرنة الثقافة. ولكن تطور الدولة القومية في الدول النامية أدى الى خلق مشكلة، بل مأساة الأقليات فيها، واختلف مضمون التطبيق الرأسمالي في هذه الدول عن مضمونه في الدول الغربية، وسبب ذلك كما يوضح Horowitz (1972a :6) يعود الى اختلاف ظروف التنمية الاقتصادية في الدول الغربية عن ظروفها في الدول النامية. فلقد تمت التنمية الاقتصادية في الدول الغربية نتيجة تطورات داخلية سبقت تطور أنظمتها السياسية وحدثت بمعزل عن الخضوع للتأثيرات الخارجية. وبشكل معاكس تماما تطورت الأنظمة السياسية فى الدول النامية قبل حدوث تنميتها الاقتصادية، ثم قامت هذه الأنظمة باتخاذ قرارات التنمية الاقتصادية التي خضعت أيضا لاعتبارات دولية متعددة. فبينما جاء التطور السياسي والاقتصادي في الدول الغربية بعد سيطرة البرجوازيات الوطنية على نماذج الانتاج الاقتصادي، قامت الحكومات السلطوية في الدول النامية بوضع أسس التنمية الاقتصادية.

ولقد وقعت نظريات التنمية الأمريكية أيضا بمأزق واضح في موقفها من التحول الديمقراطي في الدول النامية. فالمنطلق الأساسي لمعظم هذه النظريات هو التأكيد على الديمقراطية، ولكن الالتزام الأكاديمي بدعم موقف الحكومة الامريكية ضد توسع النفوذ السوفييتي قد وجه بعض النظريات الأساسية نحو تبرير الأنظمة السلطوية وتفسير ظاهرة وجودها في الدول النامية اعتمادا على ثلاثة أسباب مختلفة : فبعض النظريات جعلت الاستقرار السياسي المطلب الأول الذي يجب أن يعطى أولوية على التحول الديمقراطي واكتشف البعض أن الأنظمة السلطوية في الدول النامية أقدر على تحقيق التنمية الاقتصادية من الأنظمة الديمقراطية، ووجد البعض الآخر أن التغير الديمقراطي في الدول النامية عملية معقدة بسبب خضوعه للمؤثرات الثقافية (Gendzier, 1985 : 49,79,94-95).

وعلى الرغم من أهمية الاعتبارات الثقافية في فهم التخلف والتنمية الا أن علماء السياسة الأمريكيين لم ينجحوا بربط الثقافة بالتنمية بشكل جيد. فعند عدم مقدرتهم على

تفسير ظاهرة أو اختلافات معينة، نجدهم يعتمدون على التعليل بالاختلافات الثقافية. ولقد نقصت أهمية المنهج الثقافي في نظريات التنمية الأمريكية في الستينات والسبعينات ولكن بعض المنظرين في الوقت الحاضر يرون أن هناك حاجة لتفسير اختلافات خيارات التنمية وتجاربها ونتائجها بين الدول النامية على أساس اختلافات الثقافة. فلقد توسعت دراسة المظاهر الاقتصادية والسياسية والدولية في السبعينات، كما يذكر أحد المفكرين (Banuazizi, 1987 : 283-284)، على حساب تراجع دراسة المظاهر الثقافية. ولكن تطور بعض الاتجاهات والمظاهر الحديثة مثل صحوة الذاتية الاسلامية، وثورة التقليديين وحركات الأقليات العرقية، يجب أن تعيد من جديد، كما يضيف، اهتمام المفكرين بدراسة الأبعاد الثقافية في التنمية. ولكن هل ستنجح دراسات التنمية الأمريكية الجديدة في فهم الأبعاد الثقافية على حقيقتها؟ أم أنها ستعود الى ارتكاب الأخطاء القديمة نفسها لنظريات المنهج الثقافي التي كانت دائما تتوصل الى تفضيل الثقافة الغربية وربطها بالتنمية الناجحة؟!.

وكما واجهت نظريات التنمية والتحديث مشكلة انفصالها عن الواقع، فلقد وقع رجال السياسة الأمريكيين أنفسهم في التناقض بين التزامهم الشفهي بدعم الديمقراطية في الدول النامية وبين مساعدتهم الفعلية للأنظمة السلطوية فيها. وكذلك فلقد ربطت الحكومة الامريكية بسبب ظروف الحرب الباردة بين الحركات الوطنية الثورية في الدول النامية وبين المد الشيوعي فيها، ولهذا فلقد وقفت ضدها وعادتها (Heilbroner, 1972 : 216-226). فالولايات المتحدة لم تنجح بنشر النموذج الأمريكي الليبرالي في الدول النامية ولكنها نجحت ـ وهذا هو اهتمامها الحقيقي ـ في بسط نفوذها على العديد منها.

واما نظريات التبعية فلقد نجحت في لفت النظر الى أهمية التأثيرات الدولية على التخلف والتنمية ولكنها واجهت ثلاث مشاكل أساسية نتجت عن التزاماتها الايديولوجية بالفكر الماركسي واللينيني. فلقد نظرت للتخلف فقط من منظار الامبريالية الدولية الخارجية وأهملت كل التأثرات الداخلية باستثناء مفهوم «التبعية الداخلية». ولكن تطورات الأحداث في الدول النامية أوضحت أن الاختلافات العرقية والدينية والايديولوجية اضافة الى تأثيرات القيم والبنيات النفسية تمثل مظاهر أساسية في المجتمع يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل مشاكل التنمية. فمن الصعب أن نتصور مثلا أن الحروب الاهلية في الدول النامية ـ التي لم تأخذ بالطبع بعداً طبقيا ـ سوف تنتهي بمجرد تحرر اقتصاديات هذه الدول من السيطرة الخارجية. وكذلك يصعب ربط تطور الحركات الدينية والتقليدية والعرقية بالمصالح الاقتصادية الطبقية في كل الحالات. وان هناك حاجة للبحث عن بعض التفسيرات الثقافية التي تجاهلتها نظريات التبعية بصورة كاملة والاهتمام ببعض

المحددات المجتمعية والنفسية للسلوك السياسي ودور الايديولوجية والقيم. ان فهم الأبعاد الثقافية ضروري بصفة عامة لفهم طبيعة ظروف التخلف والتنمية في الدول النامية. ومما يزيد من أهميته أن الافراد في بعض المواقع القيادية المؤثرة قد يحتفظون ببعض الاتجاهات ونماذج السلوك والقيم التي قد تعيق أو تدفع بعملية التنمية.

والمشكلة الثانية التي واجهتها نظريات التبعية هي نظرتها للتنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة. ولكننا حتى ولو قبلنا بالمنطلق الماركسي الذي يؤكد الطبيعة المادية لحياة الانسان ويجعل الاقتصاد أساس حياة المجتمعات البشرية وتطورها، فاننا بسبب ظروف الدول النامية المعقدة (الدولية والداخلية)، نحتاج ـ لكي نفهم طبيعة مشاكلها الاقتصادية والاختلافات الاقتصادية بينها وبين الدول الصناعية ـ أن ننظر الى خارج الظاهرة الاقتصادية نحو الظواهر السياسية والاجتماعية والمظاهر الفكرية والنفسية. وأخيرا فلقد تمسكت نظرية التبعية بطرح الحل الثوري الاشتراكي بوصفه البديل الوحيد للتنمية على الرغم من مشاكل التطبيق الاشتراكي التي واجهت العديد من الدول النامية. فلقد رفضت نظرية التبعية قبول الفكرة التي ترى أن ظروف الدول النامية تختلف عن ظروف دول العالم الأول والعالم الثاني وانها تحتاج الى مزيج من الرأسمالية والاشتراكية في تطبيق برامجها التنموية. وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي قد ساعد بعض البرجوازيات الوطنية وأقر بدورها الايجابي في تحقيق التنمية، الا أن نظريات التبعية المتشددة لم تزل تتجاهل ذلك وتصر على أن المشكلة فقط امبريالية في مظهرها الخارجي وطبقية في مظهرها الداخلي وان البديل الوحيد هو الحل الثوري والتطبيق الاشتراكي الكامل.

ويرى البعض أن الاتحاد السوفييتي لم يكن أفضل حظا من الولايات المتحدة الأمريكية في نقل تجربته الى الدول النامية. وبالرغم من ان الثورة الشيوعية قد نقلت روسيا من ظروف تشابه ظروف الدول النامية الى ظروف تشابه دول العالم الأول، فان تكاليف التحول السريع التي تحملها الاتحاد السوفييتي تفوق احتمالات وطاقات الدول النامية. وكذلك فان المفهوم الطبقي والمفهوم المادي لم يلقيا انتشارا واسعا في الدول النامية التي انتشر الفكر الماركسي بين مثقفيها بشكل يفوق بكثير نسبة انتشار الحركة الشيوعية بين جماهيرها الشعبية. وعلى الرغم من أن الاقتصاديين السوفييت هم أول من طرح نقاش التخلف والتنمية الاقتصادية، وبالرغم من أن المجتمع السوفييتي هو أول مجتمع عالج قضايا التنمية الحديثة، وعلى الرغم مما قدمه السوفييت لنظرية وايديولوجية التنمية، فقد لعب الاتحاد السوفييتي كما يقول Horowitz (1972b : 55-56) دورا صغيرا في التأثير المباشر على مؤسسات دول «العالم الثالث». ولقد جاء النجاح النسبي للاتحاد السوفييتي بعد

اهتمامه بالاستراتيجية القومية عوضا عن الصراع الطبقي. واستخدم السوفييت عبارة «كل الطبقات» ليعطوا لأنفسهم مرونة في التعامل مع مختلف القوى في الدول النامية. ولقد اهتم بعض المفكرين السوفييت بتبرير دعم الحكومة السوفييتية لحركات التحرر القومية والاعتماد عليها. وبالرغم من دمج الشيوعية مع القومية واعجاب القوميين في الدول النامية بنجاح النموذج السوفييتي، الا أنهم رغبوا فى المحافظة على نهجهم القومي. وبعد فشل سياسة تطوير الصناعات الثقيلة التى اقتبستها بعض الدول النامية من الاتحاد السوفييتي فان الكثير من هذه الدول أصبحت ترغب في ادخال التعديلات على التجربة السوفييتية واقتباس التقنية الامريكية. كما أخذت بعض الأنظمة من الاتحاد السوفييتي اسلوب التخطيط المركزي ونظام الحزب الواحد ولكنها رفضت بعض اجزاء الايديولوجية الشيوعية وحافظت على ايديولوجياتها القومية (Kautsky, 1972 : 151-152).

ولقد ظهرت في الحقل الأكاديمي بعض النظريات الحديثة التي حاولت الجمع بين الاعتبارات المحلية والدولية في نظرتها للتخلف والتنمية. كما أقر بعض رواد مدرسة التنمية والتحديث بأهمية اعتبار تأثير الاقتصاد الدولي في التنمية ولكن ليس بالشكل الذي قدمته نظريات التبعية التي جعلت العلاقة على أساس طبقي (Huntington, 1987 : 6; Almond, 1987 : 458). وتطورت نظريات تحويل التبعية Dependency Reversal[18] التي تبحث في القوى والمؤثرات التي تلغي وتحول بعض نتائج التبعية. ان تحويل التبعية عملية معقدة ويرتبط وجودها بوجود التبعية لأنها تعمل على الغاء تأثيرها. ويهتم دعاة تحويل التبعية بالتركيز على التداخل المعقد لعمليتي التبعية وتحويل آثارها. وعلى الرغم من أن حالة تحويل التبعية تظهر بعد ظهور التبعية فان مظهرها هو الذي يسيطر في النهاية. ومن أمثلة تحويل التبعية تطور دور الدولة الاقتصادي وقيامها في مجابهة الاستثمارات الدولية، ونمو الاستثمارات الوطنية، وتراجع نفوذ الشركات عبر القومية. وان تحويل التبعية، كما يرى كتابها، سوف يؤثر على النظام الدولي في المدى الطويل وسيغير علاقات القوة بين عوامل النظام الفعالة، كما سوف يأتي بتأثيرات داخلية مختلفة في الدول النامية بما فيها تغيرات في قدرة الدولة على استخراج وتسويق مصادرها الطبيعية، وتغيرات في معدلات نمو السكان، ومستوى التعليم وفي العلاقات السياسية والاجتماعية القائمة. ويهتم منظرو تحويل التبعية بمحاولة شرح وجود مظاهر التبعية والتنمية بنفس الوقت. فالتنمية والتبعية ظاهرتان مختلفتان ويمكن وجودهما معا ضمن الدولة الواحدة، وأحيانا في المنطقة الاقليمية الواحدة، بحيث تسيطر مظاهر التبعية في دولة ومظاهر التنمية في دولة أخرى مجاورة (Doran, 1983 : 1-2).

لقد ذكرنا أن الفرضية المتبناة في هذا البحث ترى أن الالتزام الايديولوجي لأدبيات التنمية والتبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد التنمية والتخلف حيث جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية. ولقد أكدت النقاط التي نوقشت في هذا البحث صحة هذه الفرضية. فلقد أدت الالتزامات الايديولوجية لنظريات التنمية والتحديث الى اهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية، والى تفضيل المنهج الليبرالي الرأسمالي للتنمية دون اعتبار المشاكل التي تترتب على تطبيقه في مجتمعات تختلف ظروفها عن ظروف الدول الغربية. وكذلك فلقد أدت الصبغة الايديولوجية لنظريات التبعية الى اهمالها للمؤثرات الداخلية للتخلف في الدول النامية بسبب اصرارها على تحميل المسؤولية كاملة للامبريالية الدولية، كما دفعتها التزاماتها الايديولوجية الى المبالغة في التحليل الطبقي وتفضيل الحل الاشتراكي دون ادخال التعديلات الضرورية التي تجعله أكثر ملاءمة لواقع الدول النامية.

ان معالجة مدرسة التنمية والتحديث لمسألة التخلف لم تكن دقيقة بسبب عموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التى ناقشتها (التقليد، الثقافة، والأبعاد النفسية). وأما نظرتها للتنمية فلقد اعتمدت على خصائص منجزة في المجتمعات الغربية (الديمقراطية، الدولة القومية، بناء المؤسسات، والثقافة العلمانية) دون أي مراعاة لاختلاف ظروف الدول المعنية بالتنمية ودون محاولة تحديد أسس الوصول الى الأهداف المرسومة.

وأما نظريات التبعية فلقد تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف من نظريات التنمية، ليس لأن أسباب التخلف التي قدمتها أكثر اقناعا من الأسباب التي تطرحها نظريات التنمية، ولكن لان المتغيرات التي اعتمدت عليها في شرح التخلف (الاستعمار، الرأسمالية، البرجوازية) تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يسهل التحكم في فهمها ودراستها تاريخيا وفي الوقت الحاضر. غير أن مدرسة التبعية لم توفق في فهمها للتنمية مثل استيعابها للتخلف وذلك لأنه بالرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التي تقدمها (الثورة، التحرر من التبعية، التطبيق الاشتراكي)، الا أن محدودية امكانيات تطبيقها تجعلها عديمة الجدوى. ولهذا فان تركيز نظريات التبعية على دراسة التخلف مقارنة مع تركيزها على معالجة التنمية، ونجاحها النسبي في تحليل أبعاده مقارنة مع نجاح مدرسة التنمية، يجعل منها نظريات في التخلف وليس في التنمية. وبما أننا بحاجة الى معرفة أسس ومنطلقات التنمية أكثر من حاجتنا الى فهم ماهية التخلف فاننا نحكم بتساوي محدودية المنفعة العملية لنظريات التنمية والتبعية.

ان التحدي الذي يواجه النظريات الحديثة التي تهتم بدراسة الدول النامية كما نراه

فى هذا البحث يتعلق بقدرتها على الاستفادة من مفاهيم التنمية والتبعية معا، وعلى فهم الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية. فالنظرية يجب أن تتصل بالواقع وتعبر عنه لكي تكون مفيدة. وذلك لأن النظرية قد تكون علمية في منهجها التحليلي ولكنها لن تكون مفيدة الا اذا عبرت عن مصداقية الواقع الذي تعالجه. وفي شرحه لخصائص الثورة ما بعد السلوكية Post-behavioral Revolution في علم السياسة ذكر عالم السياسة Easton (1969 : 1052) بأن هدف الحركة الجديدة الأساسي هو الاهتمام بمعالجة المظاهر ذات الصلة بواقع الحياة المجتمعية ومناقشة أطر سياساتها العامة.

وتحتاج نظريات التنمية والتبعية الى المزيد من التعديل والتطوير لمساراتها الحالية لكي تنهي أو تحد من حالة الانفصال القائمة بين النظرية والواقع. واذا كان من المستحيل حسم أو انهاء الجدل الايديولوجي بين المدرستين الا أن الهوة التي تفصل طرحهما النظري عن واقع الدول النامية يمكن أن تقلص. وان هناك أهمية تنموية انسانية مجتمعية لكسر الجمود النظري اضافة الى أهميته الفكرية الأكاديمية. وذلك لأن النظرية ستبقى مهمة في حقل التنمية ولا مفر من اللجوء اليها ولا أمل في تحقيق التنمية الوطنية بدونها. فعندما تدفع الاعتبارات السياسية متخذي القرارات في الدول النامية الى الاعتماد على الأسس الذهنية المنطقية في التنمية فانهم سوف يلجأون الى النظرية. وحتى لا يجد رجال السياسة أنفسهم أسرى نظريات عقيمة عقائدية منفصلة عن الواقع غير مجدية، فان على الأكاديميين، وخاصة في الدول النامية، أن يعملوا على تطوير نظريات تنموية يمكن الاعتماد عليها لوضع استراتيجيات وسياسات تنموية محددة. وباختصار فنحن بحاجة الى نظريات تبحث في كيفية التنمية أكثر من ماهيتها.

الهوامش

1) لقد تضمن الجدل الفكرى مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث المختلفة ومن أهمها مقالة اندروغوندر فرانك المشتملة على انتقادات شاملة لنظريات التنمية (Frank, 1967). ومن المحاولات التي هدفت الى اظهار نقاط الضعف في مفهوم التبعية، أنظر (Ray, 1973) وللرد على انتقادات Ray أنظر (Gilbert, 1974) وفي اللغة العربية قدم عبد الخالق عبد الله مقارنة جيدة لنظريات التنمية والتبعية وأظهر تعاطفه مع مدرسة التبعية (عبد الله، 1986). وتجدر الاشارة كذلك الى دراسة فالانزويلا الشهيرة التي اشتملت على مقارنة دراسات التنمية ودراسات التبعية الخاصة بأمريكا اللاتينية (Valenzuela & Valenzuela, 1978)، والى دراسة كارتر التي عرض فيها التحليلات المتعارضة في دراسات التنمية والتخلف (Carter, 1976).

2) يذكر Horowitz (1972 ب : 51) أن Fanon هو أول من استخدم مصطلح العالم الثالث. ولكن البعض يردون الاستخدام الأول لمصطلح العالم الثالث الى الفرنسي Sauvy أو الى مفكرين فرنسيين آخرين مثل Bourdet

و Peron اللذين استخدما مصطلحى «القوة الثالثة» و «الموقف الثالث» قبل أن يتطور مصطلح العالم الثالث وينتشر استخدامه فى أعقاب مؤتمر باندونغ عام 1955 (Chilcote, 1984 : 2).

3) للاطلاع على بعض التلخيصات الجيدة للاتجاهات النظرية في أدبيات التنمية والتحديث، أنظر : (Webster, 1984 : 41-63; Jackson, 1972; O'Brien, 1972).

4) لالقاء نظرة مختصرة على النظريات الكلاسيكية للتطور المرحلي، أنظر : (Bill & Hardgrave, 1981 : 60-64).

5) للاطلاع على بعض الانتقادات المبكرة التى وجهت لنظريات التنمية والتحديث، أنظر : (Dodd, 1973; Tipps, 1973).

6) لقد تم في بعض الحالات الاعتماد على كتاب (Chilcote, 1984) للاشارة الى بعض أفكار منظري التبعية. وللنظر لأفكار أمين بالعربية أنظر (أمين، 1977).

7) لقد ظهرت هذه المقالة الشهيرة لاندروغوندر فرانك لأول مرة في : Monthly Review, 18 (September, 1966) : 17-31

8) لالقاء نظرة سريعة على استعراضات مختصرة لنظريات التبعية، أنظر : (Roxborough, 1979 : 42-69; Randall & Theobald, 1985 : 99-136)

9) للاطلاع على احدى المقالات الجيدة التى عالجت البعد الايديولوجي لأدبيات التنمية السياسية، أنظر : (Kesselman, 1973).

10) للاطلاع على أفكار كاردوسو المعتدلة عن التبعية، أنظر : (Cardoso, 1973; Cardoso & Faleto, 1971)

11) يمكن بهذا الخصوص العودة الى مقالة (Nordlinger, 1987) التي تناقش المفاهيم النظرية الأساسية لمجالات توسع دور الدولة وتستعرض العديد من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

12) يمكن النظر لتلخيص نتائج هذه الدراسة في (Almond, 1987 : 461-462)

13) يمكن العودة الى دراستي (Connor, 1972; 1973) الشهيرتين لالقاء نظرة مختصرة جيدة على ظاهرة الانقسامات الثقافية وتأثيرها على بناء الدولة القومية.

14) لالقاء نظرة مختصرة وجيدة على مشاكل التلاحم الوطني في الدول النامية وتأثيرها على تنميتها السياسيه، أنظر : (Weiner, 1972)

15) للاطلاع على مصادر هذه الاحصائيات وعلى نتائج ورقة عمل البنك الدولي، أنظر : (لوب، 1986, 206 - 208). ولقد تم حساب النسب من الأرقام المقدمة فى دراسة ورقة البنك الدولي.

16) لقد تم حساب النسب من الاحصائيات المقدمة في : (لوب، 1986 : 208)).

17) لقد تم اقتباسها من (DeGramont, 1972 : 202)

18) بالرغم من أن الترجمة الصحيحة لمصطلح Dependency Reversal هي «انعكاس التبعية» الا أن الترجمة الأقرب للمفهوم الذي يعنيه هذا المصطلح هي «تحويل التبعية».

المصادر العربية

ألموند، ج ، وباول ي.
1980 السياسة المقارنة : دراسات فى النظم السياسية العالمية. ترجمة أحمد عنانى. القاهرة : دار الطباعة القومية.

أمين ، س.
1977 التراكم على الصعيد العالمي. بيروت : دار ابن خلدون.

1986 «التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية» المستقبل العربي ـ 93 (11) : 86 - 128.

عبد الله ، ع.
1988 «التبعية السياسية : الاطار النظري والواقع العربي» المجلة العربية للدراسات الدولية ـ 1 (شتاء) : 29 - 39.

1986 التبعية والتبعية السياسية. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

غورنييه ، م.
1982 العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم. ترجمة سليم مكسور. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لوب ، ج.
1986 العالم الثالث وتحديات البقاء. ترجمة أحمد بلبع. الكويت : عالم المعرفة 104 (أغسطس).

هلال ، ع.
1984 «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية : دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية» السياسة الدولية ـ (75) : 52 - 63.

المصادر الأجنبية

Almond, G.
1987 "The Development of Political Development." pp 437-490 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Amin, S.
1974 Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment. 2 Vol. New York: Monthly Review Press.

Banauazizi, A.
1987 "Social-Psychological Approaches to Political Development." pp. 281-316 in M. Weiner and S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Baran, P. & Sweezy. P.
1966 Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order. New York: Monthly Review Press.

Becker, D.
1983 The New Bourgeoisie and the Limits of Dependency. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bertsch, G., Clark, R. & Wood, D.
1978 Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds. New York: John Wiley and Sons.

Bill, J & Hardgrave, L.
1981 Comparative Politics: The Quest for Theory. Lanham, MD: University Press of America.

Bradford, C.
1984 "The Nics: Confronting U.S. Autonomy." pp. 119-138 in R. Feinberg & V. Kallab (Eds.), Adjustment Crisis in the Third World. Washington, DC: Overseas Development Council.

Braibanti, R.
1977 "Political Development: Contextual Nonlinear Perspectives". pp. 177-189 in S.K. Sharma (Ed.), Dynamics of Development: An International Perspective. Delhi, India: Concept Publishing.

Caporaso, J.
1980 "Dependency Theory: Continuities and Discontinuities in Development Studies". International Organization 39:605-628.

Cardoso, F.
1973 "Associated-Dependent Development: Theoretical and Practical Implications." pp. 142-176 in A. Stepan (Ed.), Authoritarian Brazil: Origins, Policies, and Future. New Haven: Yale University Press.

Cardoso, F. & Faletto, E.
1971 Dependency and Development in Latin America. Berkeley: University of California Press.

Carter, A.F.
1976 "From Rostow to Gunder Frank: Conflicting Paradigms in the Analysis of Underdevelopment." World Development IV: 167-180.

Chilcote, R.
1984 Theories of Development and Underdevelopment. Boulder, co: Westview Press.

Connor, W.
1973 "The Politics of Ethnonationalism." Journal of International Affairs 27 (1): 1-21.

1972 "Nation-Building or Nation-Destroying?". World Politics XXIV: 319-355.

Dansoko, A. & Lerumo, A.
1974 "Famine in Africa: Is It Drought Alone?" World Marxist Review 17(1): 127-130.

David, S.R.
1987 Third World Coups d'Etat and International Security. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Decalo, S.
1976 Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style. New Haven: Yale University Press.

De Gramont, S.
1972 The Transformation of Moral Idealism into Violent Revolution." pp. 197-214 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Deutsch, K.
1969 Nationalism and its Alternatives. New York: Alfred Knopf.

Dodd, C.
1973 "Political Development: The End of a Era." Government and Opposition VIII: 367-374.

Dominguez, J.
1987 "Political Change: Central America, South America, and the Caribbean." pp. 65-99 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.) Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

Doran, C.
1983 "Structuring the Concept of Dependency Reversal." pp. 1-27 in C. Doran, G. Modelski & C. Clark (Eds.), North South Relations: Studies of Dependency Reversal. New York: Praeger.

Easton, D.
1969 "The New Revolution in Political Science". American Political Science Review 63: 1051-1061.

Emerson, R.
1972 "Nationalism". pp. 75-84 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper and Row.

Evans, P.
1987 "Foreign Capital and the Third World State." pp. 319-352 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1979 Dependent Development: The Alliance of Multinational, State, and Local Capital in Brazil. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Evans, P., Rueschemeyer, D. & Skocpol, T. (Eds.)
1985 Bringing the State Back In. New York: Cambridge University Press.

Fanon, F.
1972 "Violence will be the Midwife of the New World". pp. 186-197 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Feierabend, I.K., Feierabend, R.L. & Gurr, T.R. (Eds).
1972 Anger, Violence and Politics: Theories and Research. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Feinberg, R.
1984 "The Adjustment Imperative and U.S. Policy." pp. 12-14 in R. Feinberg & V. Kallab (Eds.), Adjustment Crisis in the Third World. Washington, DC: Overseas Development Council.

Frank, A.G.

1979 "The Development of Underdevelopment." pp. 103-113 in C.K. Wilber (Ed.),The Political Economy of Development and Underdevelopment. New York: Random House.

1967 "Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology." Catalyst III (Summer): 20-73.

Gamer, R.
1982 The Developing Nations: A Comparative Perspective. Boston: Allyn & Bacon.

Gendzier, I.
1985 Managing Political Change: Scientists and the Third World. Boulder, co: Westview Press.

Gereffi, G.
1983 The Pharmaceutical Industry and Dependency in the Third World. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gilbert, G.
1974 "Socialism and Dependency." Latin American Perspectives, I: 107-123.

Gurr, T.R.
1970 Why Men Rebel. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Heilbroner, R.
1972 "Must America be Counterrevolutionary?" pp. 216-230 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Horowitz, I.L.
1972[a] Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification (2nd ed.). New York: Oxford University Press.

1972[b] "Three Worlds of Development." pp. 51-58 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Huntington, S.

1987 "The Goals of Development." pp. 3-22 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1978 "The Change to Change: Modernization, Development and Politics." pp. 30-69 in N.W. Provizer (Ed.), Analyzing the Third World: Essays from Comparative Politics. Cambridge, MA: Schenknan Publishing.

1968 Political Order in Changing Societies. New Haven: Yale University Press.

Jackson, G.
1972 "Some Approaches to the Study of Modernization and Development". Journal of International and Comparative Studies V (Winter): 54-77.

Kautsky, J.
1972 "The Communist Perspective." pp. 150-159 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Kennedy, G.
1974 The Military in the Third World. New York: Scribner's.

Kesselman, M.
1973 "Order or Movement: The Literature of Political Development as Ideology". World Politics XXVI: 139-154.

Kruijer, G.J.
1987 "Development through Liberation: Third World Problems and Solutions. (Translated by Arnold Promerans.) Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International.

Magedoff, H.
1969 The Age of Imperialism. New York: Monthly Review Press.

Marini, R.
1978 "World Capitalist Accumulation and Sub-Imperialism". Two Thirds I: 29-39.

Nordlinger, E.
1987 "Taking the State Seriously." pp. 35-3-390 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.) Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1977 Soldiers in Politics: Military Coups and Governments. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Novak, G.
1970 "The Permanent Revolution in Latin America." International Press (Nov. 16): 978-983.

O'Brien, D.C.
1972 "Modernization, Order, and the Erosion of a Democratic Ideal". Journal of Development Studies VIII (July): 351-378.

O'Donnell, G.
1973 Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics. Berkeley, CA: Institute of International Studies, University of California.

Randall, V. & Theobald, R.
1985 Political Change and Under Development: A Critical Introduction to Third World Politics. Durham, NC: Duke University Press.

Ray, D.
1973 "The Dependency Model of Latin American Underdevelopment: Three Basic Fallacies." Journal of Interamerican Studies and World Affairs XV: 4-20.

Roxborough, I.
1979 "Theories of Underdevelopment . London: Macmillan.

Rudolph, L. & Rudolph, S.
1972 "The Modernity of Tradition." pp. 41-51 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations. What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Russett, B.
1983 "International Interactions and Processes: The Internal vs. External Debate Revisited." pp. 541-568 in A. Finitter (Ed.), Political Science: The State of the Discipline. Washington, DC: American Political Science Association.

Santos, D.
1970 "The Structure of Dependence." American Economic Review 60:231-236.

Staniland, M.
1985 What is Political Economy? A Study of Social Theory and Underdevelopment. New Haven: Yale University Press.

Sunkel, O.
1972 "Big Business and Dependencia". Foreign Affairs (April): 517-531.

Tachau, F.
1972 "Introduction." pp. 1-8 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization?. New York: Harper & Row.

Tipps, D.
1973 "Modernization Theory and the Comparative Study of Societies: A Critical Perspective." Comparative Studies in Society and History XV: 199-226.

Valenzuela, S. & Valenzuela, A.
1978 "Modernization and Dependency: Alternative Perspectives on the Study of Latin American Underdevelopment." Comparative Politics 10: 535-557.

Webster, A.
1984 Introduction to the Sociology of Development. London: Macmillan Education.

Weiner, M.
1987 "Political Change: Asia, Africa, and the Middle East." pp. 33-64 in M. Weiner & S. Huntington (Eds.), Understanding Political Development. Boston: Little, Brown.

1972 "Political Integration and Political Development." pp. 62-72 in F. Tachau (Ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? New York: Harper & Row.

Development and Dependency in Developing Countries: The Gap Between Theory and Reality

Othman al-Rawaf

This paper examines the literature since 1950 on the issues of development and dependency in developing countries. The premise is that both development and dependency theories have failed to take into account the complexity of real-life issues and circumstances in developing countries. The author holds that this failure is due to the ideological commitment of the two schools to capitalism and socialism respectively, resulting in a wide gap between theoretical concepts and the reality of development issues. A short summary of the principal theories and concepts of the two schools is presented, and the respective ideological commitments illustrated. Evidence is presented of the gap between theory and reality in development and dependency issues by examining the five main issues which have confronted developing nations during the last two decades.